مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9819

الأربعاء، 18 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس – غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل للمشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ والسيدة شيرا إيفرون، مديرة الأبحاث في منتدى السياسات الإسرائيلي؛ والسيد مايكل ليفي، شقيق أور ليفي، الذي تحتجزه حماس رهينة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): منذ تقديم التقرير الخطي للأمين العام بشأن قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، استمرت الأعمال العدائية والعنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي قطاع غزة، أدت الأعمال العدائية بين قوات الدفاع الإسرائيلية وحماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة، بما في ذلك القصف الإسرائيلي العنيف في جميع أنحاء القطاع، إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح. وفي الضفة الغربية المحتلة، تستمر مستويات العنف المرتفعة في ظل استمرار العمليات الإسرائيلية وتبادل إطلاق النار مع الفلسطينيين المسلحين والعنف المرتبط بالمستوطنين والهجمات الفلسطينية ضد إسرائيل.

ومن بين الغارات المميتة الأخرى في غزة، أفادت التقارير، في 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر، بمقتل ما لا يقل عن 69 فلسطينياً على الأقل، من بينهم نساء وأطفال، في أربع غارات إسرائيلية على مدارس تأوي نازحين في مدينة غزة وبيت حانون وخان يونس، من بينهم 20 قتيلاً في غارة جوية أصابت مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في المواصي في خان يونس. وقال الجيش الإسرائيلي إنهم كانوا يستهدفون مقاتلي حماس. وقُتل أكثر من 250 فلسطينيًا في تلك الغارات في غزة خلال الأسبوع الماضي، وفقًا لوزارة الصحة في غزة.

ويستمر عدد القتلى في هذه الحرب في التصاعد. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل أكثر من 000 45 فلسطيني في غزة، وفقًا لوزارة الصحة، وقُتل أكثر من 700 1 إسرائيلي وأجنبي في هجمات في غزة أو انطلاقًا منها، وفقًا لمصادر إسرائيلية.

وفي الضفة الغربية المحتلة قُتل فتى إسرائيلي، في 12 كانون الأول/ديسمبر، في عملية إطلاق نار على حافلة بالقرب من مفرق الخضر في الضفة الغربية المحتلة جنوب القدس. وقالت السلطات الإسرائيلية أن الجاني الفلسطيني سلم نفسه في وقت لاحق. وفي اليوم نفسه، أفادت التقارير أن القوات الإسرائيلية قتلت رجلاً فلسطينياً في تبادل لإطلاق النار في مخيم بلاطة للاجئين بالقرب من نابلس.

كما وقعت اشتباكات خطيرة بين الجماعات الفلسطينية المسلحة في الضفة الغربية المحتلة وقوات الأمن الفلسطينية منذ التقرير الخطي، ولا سيما في مخيم جنين، وذلك في أعقاب عملية الاعتقال التي نفذها مسلحون فلسطينيون واستيلاء المسلحين على مركبات السلطة الفلسطينية. وعلى مدى عدة أيام، قتلت قوات الأمن الفلسطينية شابًا أعزل يبلغ من العمر 19 عامًا واعتقلت العديد من مسلحي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، في حين ألحقت الاشتباكات أضراراً كبيرة بالمخيم.

سأسلط الضوء الآن على بعض ملاحظات الأمين العام بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016).

”أدين مرة أخرى وبشدة الهجمات المروعة التي شنتها حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واستمرار احتجاز أكثر من 100 رهينة في غزة. فلا شيء يمكن أن يبرر هذه الأعمال الإرهابية. ويجب الإفراج عن الرهائن المتبقين فوراً ومن دون قيد أو شرط.

”ما زلت أشعر بالفزع لأنه توجد أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأن الرهائن قد يتعرضون للعنف الجنسي والاعتداء الجنسي المستمرين. أثناء وجود الرهائن في الأسر، يجب معاملتهم معاملة إنسانية والسماح لهم بتلقي الزيارات والمساعدة من الصليب الأحمر. وأؤكد من جديد أنه لا يوجد مبرر لقتل المدنيين وغيرهم من الأشخاص المحميين وتشويههم وتعذيبهم واختطافهم عمدا، أو استخدام العنف الجنسي ضدهم. إن استخدام الدروع البشرية وإطلاق الصواريخ العشوائية على المراكز السكانية الإسرائيلية تمثل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي ويجب أن يتوقف هذا.

”إني إذ انتقل إلى الوضع في غزة، لقد طال انتظار وقف إطلاق النار. إن استمرار العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني لا يمكن تبريره. إن استمرار القوات الإسرائيلية في قصف غزة، ووقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، والتدمير الشامل للأحياء الفلسطينية، وتدهور الحالة الإنسانية كلها أمور مروعة. إن الدمار والحرمان الواسع النطاق الناجم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية في شمال غزة، وخاصة حول جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون، يجعلان ظروف الحياة صعبة للغاية بالنسبة للسكان الفلسطينيين فيها. وأدين استخدام إسرائيل للأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المكتظة بالسكان، مما يتسبب في خسائر فادحة وإلحاق أضرار بالمباني السكنية والمدارس والمستشفيات والمساجد ومباني الأمم المتحدة. وحرمة مباني الأمم المتحدة مصونة في جميع الأوقات.

”أكرر إدانتي القاطعة لعمليات قتل وجرح المدنيين في غزة التي تجري على نطاق واسع، بمن فيهم النساء والأطفال، والحرمان من الضروريات للبقاء على قيد الحياة. ويساورني القلق إزاء ما يمكن أن يرقى إلى مستوى انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في سير الأعمال القتالية، بما في ذلك عدم الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات، وفي الهجمات وضد تأثير الهجمات. ينطبق القانون الإنساني الدولي دائما على جميع أطراف النزاع، ولا يعتمد تطبيقه على المعاملة بالمثل. إن حماية المدنيين على جانب كبير من الأهمية. ولا بد من المساءلة الكاملة عن أي جرائم فظيعة ارتكبت.

”أشعر بالحزن على موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في غزة وأدين بشدة مقتل جميع العاملين في المجالين الصحي والإنساني وعلى الصحفيين. كذلك أدين نهب المعونة في ظل انهيار القانون والنظام. وهذا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف فورا. وأكرر دعوتي إلى إجراء تحقيق كامل في جميع هذه الحوادث والمساءلة عن أي انتهاك للقانون الدولي.

”وبسبب القيود المستمرة التي تفرضها إسرائيل، والنهب الذي يقوم به الفلسطينيون المسلحون، وانعدام الأمن عموما، تدخل الإمدادات إلى غزة عند مستويات غير كافية لتلبية الاحتياجات الملحة للسكان، بما في ذلك أعداد كبيرة من المشردين داخليا الذين يعيشون في ظروف مكتظة للغاية. ولتلبية الاحتياجات الإنسانية، تحتاج الأمم المتحدة وشركاؤها على جناح السرعة إلى دخول الغذاء ومواد الإيواء والأدوية والوقود على نحو يمكن التنبؤ به ومن دون عوائق، وتمكينها أيضا من إصلاح البنية التحتية الأساسية المنقذة للحياة، بما في ذلك نظام الرعاية الصحية. وإذ ألاحظ فتح إسرائيل لمداخل إضافية لدخول المعونة الإنسانية، أحضها على الوفاء بالتزامها بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي، بما في ذلك السماح، بسرعة وبدون عوائق، بمرور الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين إلى غزة وفي جميع أنحاء غزة، وتهيئة الظروف التي تمكِّن من عودة الفلسطينيين إلى ديارهم.

”ألاحظ النجاح النسبي لحملة التطعيم ضد شلل الأطفال. وعلى الرغم من أننا لم نحقق أهدافنا في شمال غزة، فإن

استخدام التوقف التكتيكي وأمثلة التنسيق الفعال مع إسرائيل قد أظهرت تحقيق ما يمكن تحقيقه.

”وأكرر دعوتي إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن في غزة. والأمم المتحدة منخرطة باستمرار مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق تلك الأهداف ومستعدة لدعم تنفيذ أي اتفاق. أرحب بالجهود المستمرة، بما في ذلك جهود مصر وقطر والولايات المتحدة، للتغلب على العقبات الكبيرة والتوصل إلى اتفاق.

”ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي الذي لا هوادة فيه في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما يؤجج التوترات، ويعرقل وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم، ويهدد قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا، وذات سيادة وقادرة على البقاء. وأؤكد من جديد أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بمن فيها القدس الشرقية، ليست لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويساورني قلق عميق لكون الحكومة الإسرائيلية استمرت العام الماضي في الترويج المنهجي للسياسات التي عززت مشاركة المسؤولين المدنيين في السيطرة على الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك نقل بعض المهام الأمنية إلى السيطرة المدنية، بينما يدعو بعض المسؤولين الحكوميين إلى ضم مناطق في الضفة الغربية المحتلة. وأحث حكومة إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فورا.

”وفي هذا الصدد، أذكر هنا النتائج التي توصلت إليها مؤخرا محكمة العدل الدولية في فتواها المؤرخة 19 تموز/يوليه 2024 (انظر A/78/968)، التي أعلنت، في جملة أمور، أن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني ويجب أن ينتهي بأسرع ما يمكن.

”إن هدم ومصادرة المباني المملوكة لفلسطينيين، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دوليا، فضلا عن الهياكل المتعلقة بتوليد الدخل وتوفير الخدمات الأساسية، أمر ينطوي على انتهاكات عديدة للقانون الدولي ويثير مخاوف بشأن خطر الترحيل القسري. وأحض مرة أخرى حكومة إسرائيل على إنهاء هذه الممارسة ومنع تشريد الفلسطينيين، وفقا لالتزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي، والموافقة على خطط تمكن الفلسطينيين من البناء بشكل قانوني وتلبية احتياجاتهم الإنمائية.

”إن العنف والتوترات المتصاعدة في الضفة الغربية المحتلة مقلقة للغاية ويمكن أن تؤدي إلى انفجار على نطاق أوسع. كذلك أدت العمليات المكثفة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية، وزيادة عنف المستوطنين والهجمات ضد الإسرائيليين، إلى تفاقم التوترات وإلى ارتفاع مستويات الإصابات والاعتقالات والدمار. وتقلقني الهجمات المميتة التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون على الفلسطينيين، بما في ذلك في بعض الأحيان على مقربة من قوات الأمن الإسرائيلية وبدعم منها، وتلك الهجمات التي يشنها الفلسطينيون على الإسرائيليين. وتجب محاسبة جميع مرتكبي الهجمات.

”أؤكد من جديد أنه يجب على قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يتعذر تفاديها تماما ولحماية الأرواح. وأحض إسرائيل على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وضمان إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وفورية في جميع حالات الاستخدام المفرط للقوة، مع محاسبة المسؤولين عنها.

”أشعر بالفزع الشديد لأن الأطفال ما برحوا ضحايا للعنف من جميع الأطراف. ويساورني القلق أيضا استمرار تعرض الأطفال الفلسطينيين للاعتقال بأعداد كبيرة ويجري احتجازهم لفترات طويلة، بما في ذلك الاحتجاز الإداري. وأكرر

دعوتي لإسرائيل إلى استخدام الاحتجاز كملاذ أخير ولأقصر فترة مناسبة، للحيلولة دون جميع أشكال سوء المعاملة أثناء الاحتجاز وإنهاء الاحتجاز الإداري للأطفال الذين يحق لهم التمتع بحماية خاصة.

”أشعر بالجزع جراء الحالات العديدة التي أشاد فيها المسؤولون بالعنف وانخرطوا في أعمال استفزازية خطيرة وتحريضية واستخدموا لغة تحريضية، والتي لن تؤدي إلا إلى مزيد من الاستقطاب وخطر إراقة الدماء. ويقع على عاتق القادة التزام بإدانة أعمال الإرهاب والعنف الموجهة ضد المدنيين بوضوح وصراحة. ويجب أن يتوقف التحريض على العنف فورا.

”أكرر دعوتي للأطراف من أجل احترام ودعم الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، مع مراعاة الدور الخاص والتاريخي للمملكة الأردنية بوصفها الوصي على الأماكن المقدسة في القدس.

”يساورني شعور عميق بالقلق إزاء اعتماد الكنيست الإسرائيلي لقانونين يتعلقان بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويمكن لذينيك القانونين، إذا ما نفذا، أن يمنعا الأونروا من مواصلة عملها الأساسي في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما سيرتب عواقب وخيمة على اللاجئين الفلسطينيين، حيث لا يوجد بديل قابل للتطبيق للأونروا يمكن أن يلبي احتياجاتهم على النحو الملائم. وأحث إسرائيل مرة أخرى على التصرف على نحو يتسق مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وتلك المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. ولا يمكن للتشريعات الوطنية أن تغير هذه الالتزامات“.

من الحيوي أن يقدم المجتمع الدولي دعما فوريا للحكومة الفلسطينية للتغلب على التحديات المالية التي تواجهها، وتعزيز قدرتها على الحكم وإعدادها لاستعادة مسؤولياتها في غزة. ويجب أن ننشئ أطرا سياسية وأمنية يمكنها معالجة الكارثة الإنسانية، والبدء بعملية الانتعاش المبكر، وإعادة بناء غزة، وإرساء الأساس لعملية سياسية لإنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل مستدام يرتكز على وجود دولتين في أقرب وقت ممكن. وفي غاية الأهمية أيضا أن تيسر تلك الأطر قيام حكومة فلسطينية شرعية يمكنها إعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سياسيا واقتصاديا وإداريا، وعكس مسار الديناميكيات المتدهورة باطراد في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويجب رفض أي محاولة لإقامة مستوطنات في غزة رفضا قاطعا. ويجب ألا تكون هناك محاولة لتقليص أو ضم أراضي غزة كليا أو جزئيا.

عزز الدمار والبؤس في العام الماضي مرة أخرى حقيقة بسيطة وهي أن الفلسطينيين والإسرائيليين لم يعودوا قادرين على الانتظار لإقامة أفق سياسي قابل للحياة. لقد حان الوقت الآن لإرساء الأسس لمستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة الأوسع. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع أن يتخذوا على جناح السرعة خطوات تمكن الطرفين من العودة إلى الانخراط في المسار السياسي الذي طال انتظاره لتحقيق حل الدولتين.

ما برحت الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إنهاء الاحتلال وحله بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية سعيا إلى تحقيق رؤية الدولتين – إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وقادرة على البقاء، وذات سيادة، وتشكل غزة جزءا لا يتجزأ منها، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس ما قبل خطوط عام 1967، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة إيفرون.

السيدة إيفرون (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأعضاء مجلس الأمن، على دعوتكم لي لتقديم إحاطة إلى المجلس اليوم. إنه حقا لشرف كبير لي.

حيث أنه في الأمم المتحدة، وُلدت خطة تقسيم فلسطين الانتدابية إلى دولتين، واحدة يهودية وأخرى عربية، من المناسب الاعتراف بأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يزال حتى اليوم يشكل مأساة لليهود والعرب على حد سواء. وفي الوقت نفسه، من المهم للغاية، كما فعلت الجمعية العامة في ذلك الوقت، ينبغي السعي إلى الحلول العملية فهي موجودة.

بصفتي يهودية إسرائيلية، فإني أتكلم من واقعي المعيشي. الصدمة في إسرائيل ملموسة، حيث لا يزال المجتمع متجمدا في رعب 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهو اليوم الأكثر دموية لليهود منذ المحرقة. وفي ذلك اليوم، قتل إرهابيو حماس والجهاد الإسلامي أكثر من 200 1 إسرائيلي ومواطنين من دول أخرى، واختطفوا 251 شخصا، وارتكبوا فظائع، بما في ذلك العنف الجنسي على نطاق واسع. واليوم، وبعد مرور 439 يوما، لا يزال 100 شخص، بمن فيهم طفل صغير يبلغ من العمر سنتين وجد يبلغ من العمر 86 عاما، رهن الأسر في غزة، بينما تتحمل أسرهم، كما سيستمع أعضاء المجلس في غضون دقائق قليلة، العذاب اليومي. كلنا نضرع بالدعاء من أجل الإفراج الفوري عنهم. وتحمل المجتمعات الحدودية ندوب الدمار والتشريد. لا يزال الإسرائيليون يواجهون انعدام الأمن، مع استمرار القصف من جبهات متعددة والهجمات الإرهابية في شوارعنا.

لا يمكن تصور الدمار في غزة، حيث فُقدت أرواح لا حصر لها ودُمرت عائلات، بما في ذلك عائلات أصدقائي الأعزاء، خليل وأحمد، وتحولت منازل إلى أنقاض وسكان يكافحون من أجل البقاء، مع ندرة الضروريات الأساسية كالغذاء والماء والرعاية الصحية. وفي نفس الوقت، تعاني الضفة الغربية من العنف المتزايد والمصاعب الاقتصادية.

بالنسبة لكلا المجتمعين، فإن جراح هذه الحرب عميقة وسيستغرق التئامها سنوات. ومع ذلك، حتى الآن، يمكن اتخاذ خطوات لوقف المعاناة والبدء في رسم طريق نحو الاستقرار والأمل للإسرائيليين والفلسطينيين. إن التحدي الجماعي الماثل أمامنا بوصفنا إسرائيليين وفلسطينيين وبلدان الشرق الأوسط والمجتمع الدولي يتمثل في اغتنام هذه اللحظة من المأساة العميقة وتحويلها إلى عملية دبلوماسية جريئة تؤدي إلى إحلال السلام والأمن وتحقيق الازدهار للشعوب في جميع أنحاء المنطقة.

وفي حين أن الجهات الفاعلة الدولية كثيرا ما تتذرع بلغة حل الدولتين بحسن نية، فإن الاعتماد على مجرد الشعارات والخطابة لم يحقق شيئا يذكر لبناء الثقة أو معالجة الديناميكيات الهيكلية للصراع. وبينما نعتبر في منتدى السياسات الإسرائيلية أيضا خيار الدولتين الإطار الوحيد الممكن تطبيقه والذي يعترف بالتطلعات الوطنية المشروعة لكلا الجانبين والطريقة الوحيدة لضمان المستقبل الذي تصوره مؤسسو إسرائيل – دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية والآمنة – ندرك أن واقع الدولتين لن يبقى سوى رؤية ما لم نغير نهجنا. والمطلوب الآن وضع استراتيجية متماسكة وشاملة وقابلة للتنفيذ تتجاوز التفكير الجامد لكي نتمكن من إنهاء الحرب، وتحقيق الاستقرار في غزة، وتغيير الاتجاهات في الضفة الغربية – من الضم الزاحف إلى الانفصال السلمي. يجب على الجهات الفاعلة الإقليمية الاستفادة من إمكانات التطبيع مع إسرائيل لتمكين الجهات الفاعلة الواقعية مع مواجهة المفسدين. تتطلب هذه اللحظة التحول من التفاهات إلى التخطيط، مع رسم خارطة طريق منسقة تتناول الأمن والإدارة الحكومية، وتحقق مكاسب ملموسة في الأجل القصير وإرساء الأساس لرؤيتنا المشتركة في الأجل الطويل.

لا يوجد مكان يتضح فيه ذلك أكثر من المناقشات حول "اليوم التالي" في غزة. وبينما نحبس أنفاسنا بقلق من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، لا توجد حتى الآن خطة مشتركة متماسكة لغزة لفترة ما بعد الحرب. يرى المجتمع الدولي في الأساس طريقا عمليا للخروج من هذا المستنقع، ألا وهو إنشاء إدارة فلسطينية انتقالية غير تابعة لحماس في غزة، بهدف استعادة الحكم الكامل للسلطة الفلسطينية في نهاية المطاف ما أن يتم إصلاحها وتعزيزها. ومن الواضح أنه

بدون ضوء أخضر من السلطة الفلسطينية، لن يلتزم الشركاء الإقليميون والدوليون الآخرون باستعادة غزة. ومع ذلك، ولأسباب سياسية في الأغلب، سواء شئنا أم أبينا، استخدمت الحكومة الإسرائيلية حتى الآن حق النقض (الفيتو) ضد تدخل السلطة الفلسطينية، مما أدى إلى تفاقم خطر الاحتلال الإسرائيلي الكامل لغزة أو عودة حماس إلى الظهور، أو كليهما. ومن الجدير بالذكر أن من المهم في هذه القاعة الاعتراف بأنه على الرغم من الأصوات المتطرفة، فإن معظم الإسرائيليين لا يريدون السيطرة على الفلسطينيين إلى الأبد، لكنهم خائفون ولا يرون بديلا معقولا.

لتخفيف المقاومة الإسرائيلية في هذا الصدد، ثمة حاجة إلى نهج تدريجي يرتكز على وضع معيار لذلك، مع ضمانات، نهج يستفيد من قصص النجاح، حتى لو كانت صغيرة. ويمكن – وينبغي – تعبئة قدرة السلطة الفلسطينية الحالية في غزة من أجل الجهود الإنسانية، على سبيل المثال، بالاعتماد على أفراد الأمن السابقين والممثلين الكبار في المناصب الحكومية الرئيسية، بما في ذلك في سلطات النقد والمياه، الذين تتفاعل معهم إسرائيل بالفعل اليوم. ومن شأن إشراك السلطة الفلسطينية وضمان القدرة على النجاح أن يساعد أيضا في تخفيف الضغوط المالية والاقتصادية في الضفة الغربية، الأمر الذي يشكل مصدر قلق عميقا للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية. وسيحفز أيضا مشاركة المانحين على نحو مستدام وأكثر استراتيجية، ويعبئ الشركاء الإقليميين في الشرق الأوسط لاستعادة النظام العام في حالة الفوضى في غزة.

علاوة على ذلك، تنبغي الاستفادة صراحة من الموافقة على دور مجدٍ للسلطة الفلسطينية في غزة يؤدي إلى إصلاحات حقيقية للسلطة الفلسطينية ذات أهداف واضحة مع رسم خارطة طريق محددة ووضع مؤشرات أداء رئيسية. يجب على السلطة الفلسطينية أن تثبت أنها ستكون قادرة على أن تصبح جزءا من الحل من خلال إصلاح ما يسمى بأنظمة دفع أجور السجناء والشهداء، وخلق بيئة مواتية للقطاع الخاص، وتعزيز استقلال القضاء، وإعادة تنظيم القطاع الأمني، ومعالجة التحريض، وإجراء إصلاح في التعليم المدرسي، والعمل من أجل إنشاء أفق انتخابي ذي مصداقية يمكن من المشاركة السياسية لقيادة الجيل القادم. إني إذ أتكلم من منطلق واقعي، بدون هذه الإصلاحات، ستواصل إسرائيل حجب عائدات الضرائب عن السلطة الفلسطينية، وستظل القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على المعونة قائمة، وستتردد دول المنطقة في الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني والهياكل الأساسية الفلسطينية، الأمر الذي سيزيد من تعميق الأزمة المالية وأزمة الشرعية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، ويعرض الاستقرار في الضفة الغربية وغزة للخطر.

إن إسرائيل، من أجل مصالحها الخاصة في الأجل الطويل ولتمكين السلطة الفلسطينية من النجاح، يجب عليها أيضا القيام بخطوات حاسمة لتغيير سياستها في غزة والضفة الغربية. ويشمل ذلك تخفيف الضغوط المالية على السلطة الفلسطينية، وتمكينها على الصعيد التشغيلي من حكم وتأمين الأراضي الخاضعة لولايتها القضائية بشكل فعّال، وتجميد التوسعات الاستيطانية في المناطق التي تقوض الفصل الإقليمي – وفي تلك المناطق فقط – واتخاذ إجراءات حاسمة لوقف عنف المستوطنين. ويمكن لقيادة الولايات المتحدة والضمانات الأمنية والتطبيع العربي الإسرائيلي أن تؤدي دورا رئيسيا في الدفع قدما بتلك التدابير.

للأسف، لا توجد حلول سريعة لتلك المشكلات التي طال أمدها، ولا يمكن للوضع على الأرض أن ينتظر حتى تتزامن جميع أوقاتنا. ومع ذلك، ينبغي على إسرائيل والمجتمع الدولي تحديد وتضخيم الإشارات الإيجابية، من قبيل قرار إسرائيل بتمديد التعويض عن الخدمات المصرفية المراسلة بين إسرائيل والضفة الغربية، فضلا عن الجهود الحالية التي تبذلها قوات الأمن الفلسطينية لاستعادة السيطرة على مخيم اللاجئين في مدينة جنين. ومن المهم القول إن تلك المبادرة، إلى جانب التعاون والتنسيق الأمنيين المستمرين بين إسرائيل والفلسطينيين، حتى في الأشهر الـ 15 الماضية، جاءت نتيجة استثمار دولي استراتيجي طويل الأجل في مكتب منسق الأمن التابع للولايات المتحدة. إن البناء على قصص النجاح هذه أساسي لتعزيز قدرة السلطة الفلسطينية وتحسينها، مع التخفيف في الوقت نفسه من المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل.

إن الكثير من العمل يتوقف على الإسرائيليين والفلسطينيين ودعم الدول الأعضاء، وخاصة قيادة الولايات المتحدة. ولكن الأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة، تؤدي أيضا دورا أساسيا. والقدرة الفعالة للأمم المتحدة ضرورية للاستجابة الإنسانية، ولجهود الإنعاش والتعمير، وتحقيق الاستقرار، ومساعدة الدولة الفلسطينية في القيام بذلك – بالأفعال، وليس بالأقوال فقط. أما على الصعيد الداخلي، فيتطلب ذلك تنسيقا وثيقا بين وكالات الأمم المتحدة وفيما بين القيادة، إلى جانب تبسيط آليات التمويل والتنفيذ، والمرونة الاستراتيجية اللازمة للتراجع عن النهج المفرطة في التشدد عندما يقتضي الأمر البراغماتية. وفي الوقت نفسه، يجب على الأمم المتحدة وإسرائيل ترميم علاقتهما المتصدعة والتي وصلت إلى مستوى منخفض لم يسبق له مثيل. الجانبان لديهما مظالم مشروعة، ولكن هناك الكثير على المحك للسماح لهما بالوقوف في طريق التعاون الفعال والتطلع نحو المستقبل الذي يصب في مصلحتهما.

أود أن أتكلم عن المنظور الإسرائيلي. وهناك شعور طويل الأمد بالتحيز في الأمم المتحدة، ويتفاقم هذا جراء ما تعتبره إسرائيل رد فعل غير كاف على 7 تشرين الأول/أكتوبر وما تلاه، فضلا عن الأدلة على أن موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تربطهم صلات بحماس. وينطوي هذا النقص في الثقة على مواطن قصور حقيقية في السياسة، أي إمكانية فقدان كل الدعم والنفوذ معها. يحتاج الإسرائيليون إلى سماع إدانة قاطعة من الأمم المتحدة لحماس وأفعالها. وكما هو حال الفلسطينيين، يحتاج الإسرائيليون أيضا إلى إعادة تأكيد دولي لحق الشعب اليهودي في تقرير المصير في دولة خاصة بهم والاعتراف بالعلاقة اليهودية بأرض إسرائيل. ولن يكون أي من الجانبين شريكا في العملية السياسية، التي نحتاجها كلانا إذا كانت تلك العملية تنكر شرعية تلك الحقوق.

في الختام، مثلما فعلت الأمم المتحدة عندما اعتمدت خطة التقسيم في عام 1947 (قرار الجمعية العامة 181 (د-2))، فإن لديها دورا هاما تؤديه في مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تجاوز ما تعتبر أحلك فترة في تاريخهم المشترك. يمكن أن يحدث ذلك من خلال تكبير ما يمكن تحقيقه بدلا من التطلع إلى بلوغ درجة الكمال، ومن خلال التركيز على الحلول بدلا من التعثر في المشاكل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة إيفرون على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد ليفي.

السيد ليفي (*تكلم بالإنكليزية*): إني اليوم أمام مجلس الأمن ليس بصفتي مايكل ليفي فحسب، ولكن بوصفي أخا وابنا وإنسانا، وأيضا بوصفي شخصا تحطمت حياته بسبب خسارة ويأس لا يمكن تصورهما. أخي، أور ليفي، واحد من 100 رهينة بريئة تحتجزهم حماس حاليا في غزة. لمدة 439 يوما، كان أو مفقودا من أسرتنا، فقد انقضى 439 يوما من الخوف والكرب وصمت لا يطاق يتردد صداه بصوت أعلى من أي كلمات يمكن أن تتردد في أي وقت مضى.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ذهب أور وزوجته إيناف إلى مهرجان موسيقي، بحثا عن لحظة قصيرة من الفرح. وصلا قبل تسع دقائق فقط من اندلاع كل الجحيم. حلقت الصواريخ فوق رؤوسهم، واضطروا إلى الركض إلى ملجأ قريب، معتقدين أنهم سيكونون بأمان. من الملجأ اتصل أور بوالدتي، مكررا الكلمات المرعبة، "أمي، أنت لا تريدين أن تعرفي ما يحدث هنا". كانت تلك آخر مرة سمعنا فيها صوته. بعد عشر دقائق اقتحم إرهابيو حماس الملجأ. ألقوا القنابل اليدوية ورش الرصاص وقتلوا إيناف واختطفوا أور وأخذوه إلى في أنفاق غزة. الصورة الأخيرة التي لدينا عنه مفجعة. إنه مغطى بدم زوجته، مصدوم ومرعوب.

أور أكثر من كونه رقما. إنه إنسان حقيقي. وهو أب لابن رائع عمره ثلاث سنوات اسمه ألموغ، فقد والدته في الهجوم الإرهابي المروع الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهو الآن يتيم بشكل أساسي. تعين على هذا الطفل أن يحتفل بعيد ميلاده الثالث بدون والديه. يجب على الأعضاء تخيل أطفالهم يحتفلون بأعياد ميلادهم بدون والديهم ويمرون بمعالم الحياة بدونهم. يجب أن يتخيلوا عدم معرفة ما إذا كان طفلهم بخير ومن يعتني به. يسأل ألموغ باستمرار عن والدته وأبيه،

وحتى عندما نحاول أن نوضح له ذلك، لا يفهم لماذا لا يستطيع رؤية والده وماذا يعني عندما نقول إن والدته لن تعود أبدا. لا يزال لهذا الطفل أب، أب يمكنه العودة إليه. أطلب من أعضاء المجلس كفالة ألا يصبح يتيما. فلديهم القدرة على إنقاذ والده.

ما برحت لفترة 439 يوما، استيقظ كل صباح وأجد حفرة في معدتي، وأتساءل عن مكان أخي، وأتساءل عما إذا كان يشعر بالبرد، وما إذا كان جائعا، وما إذا قد تمكن من البقاء على قيد الحياة ليوم آخر. كل لحظة يبقى فيها في الأسر تمثل لحظة معاناة لا تطاق له ولنا جميعا، نحن الذين نحبه. وأنا هنا اليوم لأذكر المجلس – والعالم – بواجبه. ليس فقط بوصفهم دبلوماسيين، ولكن كونهم بشرا، بوصفهن أمهات وبوصفهم آباء وأشقاء وأصدقاء. لأن هذه ليست مجرد قضية سياسية. إنها قضية إنسانية وأخلاقية. وأود أن أسأل جميع أعضاء المجلس عما كانوا سيفعلونه لو كان ذلك الطفل طفلهم أو أخيهم أو من أحبائهم.

إن تصرفات حماس ليست مجرد انتهاك صارخ للقانون الدولي بل اعتداء على الإنسانية نفسها. إذ أن احتجاز المدنيين كرهائن، رجالا ونساء وأطفالا، يشكل انتهاكا للمبادئ التي أنشئ هذا المجلس ذاته لحمايتها. ومع ذلك، فإن صمت أعضاء المجلس وصم أذنهم وتقاعسهم عن العمل يخنق. ففي كل يوم يفشل فيه المجلس في التحرك، تصبح الرسالة الموجهة إلى العالم واضحة، بعض الأرواح تستحق الإنقاذ والبعض الآخر لا يستحق الإنقاذ. لكنني أرفض قبول هذه الرسالة. أرفض قبول عالم يمكن فيه استخدام حياة أخي كورقة مساومة ونسيانها. وأرفض أن أصدق أن المجلس، الذي أنشئ لدعم أسمى المثل العليا للبشرية، سيتخلى عمن هم بأمس الحاجة إليه.

هذه هي اللحظة المناسبة لمجلس الأمن لكي يتصرف ويقود ويظهر للعالم أن لديه الشجاعة للدفاع عن الصواب وإرسال رسالة مدوية مفادها أن الإرهاب لن ينتصر أبدا. أطلب من الأعضاء أن يبرهنوا على أن القانون الدولي يعني شيئا ما، وأن حقوق الإنسان ليست مجرد كلمات بل مبادئ سيناضلون من أجل حمايتها. أهيب بالمجلس المطالبة بالإفراج عن أور وجميع الرهائن. تلك المائة روح بشرية ليست مجرد أرقام. إنهم آباء وأمهات وبنات وأبناء وإخوة وأخوات. إنهم أشخاص لديهم عائلات تنتظر بفارغ الصبر لاحتضانهم مرة أخرى.

أود أن أعرب عن عميق امتناني للأمة الأمريكية وجميع الدول الأخرى التي دعمت حملتنا بالوقوف معنا في هذه الساعة المظلمة. إن إيمانهم الراسخ بالحرية والعدالة منارة أمل لأسر مثل أسرتي التي تتوق بشدة إلى شريان الحياة. أريد أن أقول للرئيس المنتخب ترامب والرئيس بايدن إننا نعلق عليهما آمالنا الكبيرة ونثق بأنهما سينهيان هذه المأساة. لقد سلطت قيادتهم الحاسمة الضوء بالفعل على وضع يبدو ميؤوسا منه للغاية. نحن نؤمن بقوتهما وقيادتهما والتزامهما بالعدالة للمساعدة في إعادة أحبائنا إلى ديارهم.

أريد أن أنهي كلمتي بملاحظة شخصية. اليوم هو عيد ميلادي – عيد ميلادي الثاني الذي أحتفل به بدون أخي الأصغر سنا مني. أنا لا أطلب هدايا أو احتفالات أو حتى كعكة. أمنية عيد ميلادي الوحيد هي الجلوس في نفق تابع لحماس، انتظارا لعودته إلى ابنه، وأن أحضر شقيقي إلى المنزل. أحضرهم جميعا إلى منازلهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ليفي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته المهمة بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016)، وأشكر السيدة شيرا إيفرون، من منتدى السياسات الإسرائيلية، والسيد مايكل ليفي على آرائهما عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

نعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام ونأسف لأن الفترة المشمولة بالتقرير اتسمت باستمرار الأعمال العدائية بين **إسرائيل** وحماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى في غزة. وهذا يتعارض مع أحكام القرار 2334 (2016) التي تدعو إلى اتخاذ خطوات فورية

لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب وأعمال التدمير. وبحسب ما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن ما يقدر بـ 000 26 من الجرحى المدنيين في قطاع غزة يعانون من إصابات قد تؤدي إلى تشوه وإعاقة مدى الحياة، وخاصة بين الأطفال. نلاحظ بقلق أن أكبر عدد من الأطفال المبتورة أطرافهم نسبة إلى عدد السكان على مستوى العالم قد سُجل في قطاع غزة. وفي السياق ذاته، نلاحظ أيضًا أن حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى تواصل احتجاز الرهائن المتبقين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 دون السماح بالوصول الضروري إلى مكان احتجازهم أو تقديم آخر المستجدات عن حالتهم.

ويذكّر القرار 2334 (2016) إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949. غير أن الأشهر الأربعة عشر الماضية في قطاع غزة قدمت أدلة دامغة لا تتماشى مع أحكام القرار. وينعكس ذلك في عدد القتلى الحالي المقدر بأكثر من 000 45 وعدد الجرحى المقدر بـ 000 106، و 70 في المائة من هؤلاء الضحايا هم من النساء والأطفال. والسكان المدنيون عالقون في أزمة إنسانية عميقة، على نطاق وحجم يفوق بكثير ما يمكن أن يستوعبه فهم البشر. وتثير تلك الإحصاءات تساؤلات حول مصيرنا ومسؤوليتنا الجماعية عن النهوض بالسلام الدائم وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة. مع نزوح العائلات والمجتمعات بسبب الدمار الواسع النطاق الذي لحق بمنازلهم وبنيتهم التحتية الحيوية، يتعرض السكان الضعفاء أصلاً في الشمال وأماكن أخرى في غزة لظروف مناخية قاسية هذا الشتاء.

إن ما يعانيه الفلسطينيون حاليًا يمثل اضطرابًا في سبل عيشهم وشبكاتهم الاجتماعية ورفاههم العام. ومعدل العنف المثير للقلق في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في سياق العمليات الإسرائيلية وتبادل إطلاق النار بين الفلسطينيين، بما في ذلك الجماعات المسلحة، وقوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين، والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى فرض قيود على الوصول والتهجير القسري وعمليات الهدم، يتعارض مع قرارات المجلس وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/78/968). إن كل هذه الإجراءات على الأرض تؤدي على ما يبدو إلى نتائج عكسية في البحث عن سلام دائم في الشرق الأوسط. ومع ذلك، يشجعنا الزخم السياسي المتزايد في دعم معالجة بعض المسائل الحرجة المحيطة بعملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ القرار 2334 (2016).

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ترحب سيراليون بالملاحظات التي أبرزها تقرير الأمين العام، وتود أن تكرر ما يلي.

بادئ ذي بدء، نحن ندين استمرار قتل وإصابة المدنيين ودوامة العنف التي لا تنتهي. ولإنهاء تلك الحالة الوضع، نطالب بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، واحترام القانون الدولي الإنساني، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة الأخير دإط10/-26. كما ندعو إلى الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس. ونؤكد كذلك على دعمنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ودورها المحوري في دعم الفلسطينيين. ونعرب عن قلقنا من أن أي عمل قد يقوض عملياتها سيكون ضارا باللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص – ليس في غزة فحسب بل وفي مناطق العمليات الأخرى. ونرحب بالمبادرات المختلفة للمجتمع الدولي، بما في ذلك الجهود الدبلوماسية التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة، فضلا عن إطلاق التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين.

وتشير سيراليون إلى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه، وتدعو إسرائيل إلى الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث أنها تشكل عقبة أمام السلام وتهدد القدرة المادية على البقاء وإنجاز حل الدولتين. كما نحذر من أي عمل قد يهدد الوضع الاقتصادي والسياسي والإداري لفلسطين. ونرفض تصعيد العنف في

الضفة الغربية المحتلة وندعو الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الكف عن جميع أعمال التحريض واللغة التحريضية والاستفزازات التي قد تؤجج التوترات.

وفي الختام، نحثّ الطرفين على إعادة الالتزام بإجراء حوار بنّاء متأصل في مبدأ الحل القائم على وجود دولتين ومعالجة التطلعات والشواغل المشروعة لكلا الجانبين.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد خالد الخياري والسيدة إيفرون والسيد ليفي على إحاطاتهم.

نجتمع اليوم لمناقشة آخر تقرير للأمين العام بشأن القرار 2334 (2016) (S/2024/913). ويؤكد هذا القرار أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية تنتهك القانون الدولي وتمثل عقبة كبيرة أمام السلام وحل الدولتين. وأيدت هذا الموقف كذلك فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/78/968)، والتي دعت إلى وقف هذه الأنشطة. وموقف المجتمع الدولي واضح. في 18 أيلول/سبتمبر، اتخذت الجمعية العامة، بتأييد واسع النطاق، القرار دإط-24/10 الذي يحث إسرائيل على إنهاء وجودها في الأرض الفلسطينية المحتلة دون إبطاء.

وعلى الرغم من هذه النداءات والالتزامات القانونية الواضحة، لا تزال إسرائيل موجودة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يشكل عقبة واضحة أمام تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. ولم نغفل عن ملاحظة التصريحات والإجراءات خلال السنتين الماضيتين التي يبدو أن هدفها هو الضم المحتمل لمناطق كبيرة من الضفة الغربية، بما في ذلك تدابير بناء مستوطنات غير قانونية جديدة، والجهود المبذولة لاستخدام النظام القانوني لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية، وبرامج نقل السلطات الإدارية المتعلقة بالأراضي والمستوطنات من السيطرة العسكرية إلى السيطرة المدنية الإسرائيلية. وتلك التدابير تتعارض مع القانون الدولي وتعيق الجهود الجارية لتحقيق السلام الدائم.

وفي الوقت نفسه، تفاقم الوضع غير المقبول في غزة بسبب إعاقة المساعدات الإنسانية وتعطيل إيصال المعونة، فضلاً عن الانهيار الأمني. ولا يزال شمال قطاع غزة تحت الحصار الفعلي. ومع اقترابنا من نهاية فترة عضويتنا في المجلس، سنواصل الإعراب عن موقفنا الواضح من هذه الأزمة. نحن بحاجة إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في جميع أنحاء غزة والمنطقة ككل. ومن المهم بنفس القدر أن يترافق ذلك مع وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل مستدام لإيصال المساعدات على النطاق المطلوب لتلبية الاحتياجات الملحة للسكان.

كما نؤكد من جديد إدانتنا لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 المروعة ونؤكد على دعوتنا للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ومما يثير القلق أيضا التدهور السريع والمطرد للحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. إننا نشعر بقلق عميق إزاء التوسع المستمر في المستوطنات وعنف المستوطنين ونزع ملكية المجتمعات الفلسطينية وترحيلها. وقد شهد التصعيد الأخير ارتفاعًا كبيرا في عمليات الهدم والإخلاء، ولا سيما تلك التي تستهدف منازل الفلسطينيين وبنيتهم التحتية. وبالإضافة إلى ذلك، زادت حدة هجمات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين، والتي غالبًا ما تُنفذ دون عقاب، مع ورود تقارير عن حوادث منسقة في المجتمعات الضعيفة. ويتفاقم هذا العنف من خلال التدابير التي تقيد حركة الفلسطينيين، مما يؤثر بشدة على الوصول إلى الخدمات الأساسية والتعليم وسبل العيش. ولا تزال المستوطنات غير القانونية وعنف المستوطنين ووجود المستوطنين أنفسهم من بين الأسباب الجذرية لمعظم انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وعلاوة على تعرضهن لمداهمات عنيفة، تواجه النساء أيضًا وصولا محدودا للغاية إلى الرعاية الصحية للأمهات والرعاية الصحية الإنجابية، بالإضافة إلى تحديات الصحة النفسية. إن مثل هذه الإجراءات تهدد بترسيخ الاحتلال وتقليص احتمالات حل الدولتين. وندعو إسرائيل إلى التراجع عن هذه التدابير والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

يجب تجنب الخطاب التحريضي بشأن مستقبل الضفة الغربية والوضع الراهن للأماكن المقدسة. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تعزيز المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي والنهوض بالتدابير التي تعزز السلام والعدالة في المنطقة. وهذا يتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودعم الآليات التي تكفل المساءلة.

وفي الختام، يجب على المجتمع الدولي أن يتحد خلف تحقيق حل الدولتين بشكل لا رجعة فيه، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً. وينبغي أن يضع ذلك حداً للاحتلال غير القانوني ويكفل تحقيق تطلعات الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية ومتطلبات إسرائيل الأمنية على حد سواء. ويجب أن نرى، جنباً إلى جنب مع ذلك، زيادة في دعم المجتمع الدولي لسلطة فلسطينية متجددة ومستدامة اقتصادياً، باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. يجب أن تستمر السلطة الفلسطينية في الالتزام بالإصلاح والحفاظ على الاستقرار في الضفة الغربية، ولا سيما في مخيمات اللاجئين. وهذا هو السبيل الوحيد لوضع نهاية دائمة للمعاناة التي لم يسبق لها مثيل وضمان سلام عادل في المنطقة.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري والسيدة إيفرون على إحاطتيهما. كما أشكر السيد ليفي على وجه الخصوص على شهادته المؤثرة.

تشهد المنطقة أحلك لحظاتها منذ أكثر من 14 شهراً، ليس في إسرائيل وفلسطين فحسب، بل في لبنان وسوريا واليمن وغيرها. وما فتئت هذه الحلقة المفرغة من التداعيات تجتاح المنطقة بأسرها بعنف وعدم استقرار لا نهاية لهما. ونحن نشهد الآن، بأمل وقلق، بعض التطورات الإقليمية الإيجابية، بما في ذلك وقف إطلاق النار الأخير عبر الخط الأزرق والانتقال السياسي في سوريا. بيد أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تظهر أي علامات على التغيير.

ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بدعوتها المبدئية لوقف فوري لإطلاق النار في غزة، إلى جانب إطلاق سراح جميع الرهائن. وهذا وحده كفيل بإنقاذ أرواح الأبرياء، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية وتهيئة الظروف لإعادة إعمار غزة المدمرة بالكامل. ولذلك، فإننا نقدر الجهود المتواصلة التي يبذلها الوسطاء ونأمل مخلصين أن تؤدي المفاوضات التي استؤنفت مؤخراً إلى نتائج قيّمة من شأنها أن توقف الرعب. ولكن يجب أن نكون واضحين أن وقف إطلاق النار في غزة لن يكون نهاية المطاف، بل يجب أن يكون نقطة انطلاق حقيقية لمستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. غير أنه من دواعي القلق البالغ، أن العالم يشهد في السنوات الأخيرة اتجاهًا سلبيًا يعيق رؤية حل الدولتين. وكما يذكر الأمين العام في تقريره، فقد قامت إسرائيل خلال العامين الماضيين بتطوير أو الموافقة أو طرح عطاءات لأكثر من 000 38 وحدة سكنية في مستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وستضيف تلك المستوطنات عشرات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين إلى المنطقة.

ويؤكد القرار 2334 (2016) أن إنشاء المستوطنات ليس له أي حجية قانونية ويشكل انتهاكًا صارخًا بموجب القانون الدولي. وتشكل المستوطنات الإسرائيلية أيضًا انتهاكًا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على أنه لا يجوز للسلطة القائمة بالاحتلال ترحيل أو نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة. وثمة جانب آخر ينذر بالخطر، وهو أن المستوطنات الإسرائيلية، مقترنة بالإفلات من العقاب، تمهد الطريق لعنف المستوطنين الموجه ضد المدنيين الفلسطينيين. ونشعر بانزعاج شديد إزاء العنف المستمر للمستوطنين، بما في ذلك هجمات أيلول/سبتمبر على مدرسة ابتدائية فلسطينية بالقرب من أريحا، فضلا عن العديد من الحوادث التي تستهدف محصول الزيتون، وهو مصدر دخل رئيسي للفلسطينيين. كما تؤدي الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، إلى جانب المصادرة المستمرة للأراضي الفلسطينية، إلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم. ومن المثير للقلق أن عمليات الهدم الاعتيادية التي تقوم بها إسرائيل لمنازل الفلسطينيين تسرّع من وتيرة عملية التهجير هذه. كما أن تجزئة الأراضي الفلسطينية المحتلة الناجمة عن الاستيطان تعرقل حرية تنقل الفلسطينيين، وهو انتهاك آخر لحقوق الإنسان الأساسية. ونقاط التفتيش والإغلاق وحظر التجول تزيد من تلك الإهانات اليومية.

أما الجانب الأكثر إثارة للقلق على الإطلاق فهو أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية تمثل العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين، حيث أنها تقطع الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية إلى قطع عديدة غير متجاورة من الأراضي. وتؤمن جمهورية كوريا إيماناً راسخاً بأن الحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل. ولا يمكن لواقع الدولة الواحدة الراهن أن يكون بديلاً عن ذلك الطموح الدائم. ونؤكد مرة أخرى دعوتنا إلى أن توقف إسرائيل جميع أنشطتها الاستيطانية.

وبغية الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تنشيط مفهوم حل الدولتين، شاركت جمهورية كوريا في جولتي اجتماعات التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين. وكما تم التأكيد عليه في تلك الاجتماعات، ستواصل جمهورية كوريا دعمها لجميع الجهود ذات الصلة، بما في ذلك دعمها الثابت لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والسلطة الفلسطينية بعد إصلاحها. ونأمل أن تتصرف إسرائيل بشكل أكثر عقلانية في الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي ودعم عمل وكالات الأمم المتحدة.

ومع اقترابنا من موسم أعياد نهاية العام، نأمل أن يجلب عام 2025 مستقبلاً أفضل يقوم على السلام والتعايش، ليس في إسرائيل وفلسطين فحسب، بل في المنطقة الأوسع أيضًا. ونأمل أن يكون وقف إطلاق النار في لبنان، وإن كان هشاً، بداية النهاية للعنف المنتشر في المنطقة.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نثني على رئاسة الولايات المتحدة لعقد جلسة اليوم التي تتناول الحالة الجارية في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد، على إحاطته الشاملة بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016). كما نعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطتين من المجتمع المدني على المعلومات التي قدماها بشأن هذه المسألة.

وتشعر موزامبيق بقلق عميق إزاء الانتهاكات المستمرة للقرار 2334 (2016). واستمرار هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، كما هو موثق في تقرير الأمين العام، يشكل عائقًا كبيراً أمام السلام والاستقرار. وقد أدت الأعمال العدائية المستمرة بين إسرائيل وحماس في غزة إلى أزمة إنسانية مدمرة. وأدى فقدان الآلاف من الأرواح والنزوح الواسع النطاق للمدنيين والتدمير المنهجي للبنية التحتية الحيوية إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً التي تواجهها المجتمعات الفلسطينية. وهذه الأعمال – بما في ذلك توسيع المستوطنات وأعمال الإرهاب والعنف ضد الأبرياء وتدمير البنية التحتية الخاصة – تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. وقد قوضت تلك التطورات بصورة منهجية الجهود الدولية الرامية إلى تهدئة التوترات والسعي إلى حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط. لذلك ندعو جميع الأطراف إلى الكف فورا عن تلك الأعمال الهدامة وإيجاد فرص مجدية للحوار البناء والحل السلمي للنزاع الذي طال أمده. كما ندعو الأطراف إلى الامتناع عن خطاب التحريض على العنف والاستفزازات التحريضية وخطاب الكراهية وغيرها من الأعمال الاستفزازية التي لن تؤدي إلا إلى تأجيج الصراع.

وختامًا، ندعو إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن وإرساء تدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق، تمشيا مع القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024). ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بحل الدولتين – وهي رؤية تقوم على أساس إقامة دولتين مستقلتين ذواتي سيادة، إسرائيل وفلسطين، تتعايشان في وئام، جنباً إلى جنب، وتتمتع كل منهما بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري والسيدة إيفرون على إحاطتها. كما أشكر السيد ليفي على مشاركة قصة أخيه معنا. إن المعاناة التي مر بها السيد ليفي وأسرته لا يمكن تصورها.

اسمحوا لي، في البداية، أن أذكر أن المملكة المتحدة تقف إلى جانب السيد ليفي وجميع أسر الرهائن الذين يسعون جاهدين لإعادة أحبائهم إلى الوطن. ونكرر إدانتنا لهجمات حماس المقيتة في 7 تشرين

الأول/أكتوبر 2023 واختطاف أكثر من 250 رهينة، بما في ذلك إميلي داماري وثلاثة رهائن لهم صلة بالمملكة المتحدة. يجب إطلاق سراح الرهائن فوراً ودون قيد أو شرط.

واسمحوا لي أن أوضح ثلاث نقاط إضافية.

أولاً، الحالة الإنسانية المتردية في غزة مروعة. توفي أكثر من 45 000 فلسطيني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكان الشهران الماضيان هما الأسوأ بالنسبة للمساعدات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أفادت الأمم المتحدة عن زيادة صادمة في حالات سوء التغذية الحاد لدى الأطفال، وأن غزة لديها الآن أكبر عدد من الأطفال المبتورة أطرافهم بالنسبة إلى عدد السكان على مستوى العالم. وتواصل المملكة المتحدة حثّ إسرائيل على بذل المزيد من الجهد لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والتقيد بالتزاماتها الدولية. ويشمل ذلك تيسير وصول المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية إلى الشعب الفلسطيني بشكل سريع وآمن ودون عوائق. وتؤدي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) دورا حاسما في تقديم تلك المعونة المنقذة للحياة. في 11 كانون الأول/ديسمبر، تعهد رئيس وزراء بلدي بتقديم 16,5 مليون دولار إضافية للأونروا لدعم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمنطقة الأوسع، ليصل بذلك دعم المملكة المتحدة للأونروا إلى 52 مليون دولار منذ نيسان/أبريل من هذا العام.

ثانياً، يجب عدم فصل شمال غزة عن الجنوب. والمملكة المتحدة واضحة: يجب ألا يكون هناك نقل قسري لسكان غزة من غزة أو داخلها. يجب ألا يكون هناك أي تقليص لأراضي قطاع غزة. إن توسيع إسرائيل للبنية التحتية العسكرية وتدمير المباني المدنية والأراضي الزراعية في جميع أنحاء القطاع أمر غير مقبول.

ثالثًا، تدعو المملكة المتحدة إسرائيل إلى وقف التوسع الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية، وهو أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي، وإلى محاسبة المستوطنين العنيفين. يجب ألا تتسامح إسرائيل مع استمرار عدم الاستقرار وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، ويجب وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. فهي لا تجدي شيئًا لتحقيق السلام والأمن للفلسطينيين أو الإسرائيليين. ونلاحظ أيضًا قرار حكومة إسرائيل بتمديد علاقات المراسلة المصرفية لمدة 12 شهراً ونواصل حث إسرائيل على إزالة القيود التي تفرضها على إيرادات التخليص الجمركي.

إن سقوط الأسد ووقف إطلاق النار في لبنان يوفران بارقة أمل لشعوب المنطقة. يجب علينا الآن أن نستخدم هذا الزخم لتحقيق وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره، وتأمين الإفراج الفوري عن جميع الرهائن، ووضع حد للأزمة الإنسانية والمعاناة في غزة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على تقريره وأكرر دعم بلدي لعمل الأمم المتحدة وجميع وكالاتها. كما أشكر السيدة إيفرون والسيد ليفي على بيانيهما.

عُقد الاجتماع الأول بشأن هذه المسألة الذي شاركت فيه إكوادور كعضو منتخب في مجلس الأمن في 5 كانون الثاني/يناير 2023 (انظر S/PV.9236). في ذلك اليوم، أكد بلدي أن تذكّر تاريخ القضية أمر أساسي لمنع تكرار الأعمال التي تسببت فعلا في العنف والدمار والموت في إسرائيل وفلسطين في الماضي. ومنذ ذلك الحين، دعت إكوادور الأطراف مرارا إلى الامتناع عن أعمال الاستفزاز والتحريض، وتجنب أعمال العنف والإرهاب، ووقف توسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، والسيطرة على عنف المستوطنين، واحترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، والامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة. وعلى الرغم من أن تلك النداءات لم تلقَ آذانًا صاغية، فإننا نكررها اليوم، لأنها صالحة الآن كما كانت حينئذ – لأنه لو كانت تلك النداءات قد لقيت استجابة، لكان الوضع اليوم مختلفًا.

في يوم الأحد، الموافق 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عقد المجلس مشاورات طارئة. وفي تلك المناسبة، أعرب بلدي عن إدانته الشديدة والقاطعة للهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في اليوم السابق وطالب بإطلاق سراح الرهائن فوراً ودون شروط. ومنذ ذلك الحين، أكدنا باستمرار أنه لا يوجد أي مبرر ممكن لمهاجمة المدنيين

الأبرياء، وأن هذه الأعمال المروعة هي السبب المباشر للحرب المستعرة في غزة حتى يومنا هذا. وفي المناسبة ذاتها، أشارت إكوادور إلى أن هجمات حماس الإرهابية لا تمثل الشعب الفلسطيني ولا حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ولا تطلعاته المشروعة في العيش في أمن وحرية وعدالة وفرص وكرامة.

وكانت هناك تحذيرات من أن مثل هذا التصعيد الخطير للصراع سيؤدي إلى مقتل مدنيين أبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال؛ وأن العنف سيؤدي إلى مزيد من العنف؛ وأن الحالة الإنسانية الهشة بالفعل للسكان المدنيين سوف تتفاقم، مما يجعل أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر تستعصي على الفهم أكثر. وتم التشديد على ضرورة احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات، وعلى ضرورة تجنب التأثير على السكان المدنيين، وعلى أن الحق في الدفاع عن النفس ليس تفويضاً مطلقاً للانتقام، وعلى ضرورة كسر الحلقة المفرغة التي أدت إلى الوضع الحالي. لقد قال وفد بلدي في 8 تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام إن

”إكوادور ستدعم من المجلس أي إجراء أو مبادرة تشجع الأطراف على وقف العنف واستئناف تلك المفاوضات“.

واليوم، في الجلسة الأخيرة المقرر عقدها بشأن هذا الموضوع خلال فترة ولايتنا الحالية، يمكنني القول إن إكوادور قد أوفت بالتزامها. لقد مارس بلدي نفوذه لصالح جميع المبادرات التي سعت إلى تحقيق تلك الأهداف وصوت لتأييدها – المبادرات التي اعترض عليها البعض، وتلك التي اعترض عليها آخرون، والأربع مبادرات التي تم تبنيها ويجب التمسك بها. واليوم تدعو إكوادور مرة أخرى إلى التنفيذ الفوري لتلك القرارات الأربعة المتخذة، وهي القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024). لا يمكن تأجيل الوقف الفوري لإطلاق النار، والإفراج الفوري عن جميع الرهائن، ودخول المساعدات الإنسانية الكافية وفي الوقت المناسب إلى غزة وتوزيعها.

لقد قلتها عدة مرات من قبل، وأقولها مرة أخرى وللمرة الأخيرة من على هذا المقعد: لن يُحل هذا النزاع بالقوة. ويكفي ما يقرب من ثمانية عقود من المحاولات الفاشلة للقيام بذلك. إن السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع هو من خلال حل سلمي تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، مع وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة. وسيتطلب ذلك إرادة سياسية وشجاعة ورؤية بعيدة المدى من جانب صناع القرار. ويأمل بلدي أن تسود هذه المقومات في يوم من الأيام في المستقبل غير البعيد، وبحسن نية، وأن يعيش الشعبان في نهاية المطاف في سلام وكرامة وأمن، وأن يعترف كل منهما بالآخر كبشر لهم حقوق وتطلعات لا تقل قيمة عن حقوقهم وتطلعاتهم.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته والسيدة إيفرون والسيد ليفي على وجهات نظرهما.

تلاحظ غيانا بقلق أن إسرائيل لم تتخذ أي خطوات للامتثال لأحكام القرار 2334 (2016) منذ صدور آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ ذلك القرار (S/2024/480). إن استمرار موقف عدم الامتثال هذا يثير مزيدًا من القلق، وذلك بالنظر إلى أن محكمة العدل الدولية قد أثبتت أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية تنتهك القانون الدولي. كما قررت المحكمة أن إسرائيل ملزمة بالوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وإخلاء المستوطنين من الأراضي المحتلة. وعلى الرغم من هذه الأحكام القانونية الواضحة تواصل إسرائيل انتهاك القانون الدولي بسياساتها وممارساتها المتعلقة بالأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق، يحدد تقرير الأمين العام بوضوح شديد أعمال العنف وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل السمة المميزة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولذلك تكرر غيانا دعوتها إسرائيل إلى التقيد الصارم بالتزامها القانوني كسلطة احتلال بحماية حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني.

لقد أحاطت غيانا علمًا بتأثير سياسات وممارسات الاستيطان الإسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها

القدس الشرقية. ونلاحظ، على سبيل المثال، تزايد عدد الحوادث المميتة، ونشعر بالقلق من أن معظم الفلسطينيين قد قُتلوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية في سياق عمليات إسرائيلية. وأحطنا علماً أيضاً باستمرار حالات تهجير الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والتي تُعزى إلى عمليات الهدم وغيرها من الأنشطة غير القانونية التي يقوم بها الإسرائيليون. من الظلم أن يضطر الفلسطينيون – حتى عندما يمارسون أنشطة روتينية مثل قطف الزيتون من بساتين الزيتون – إلى العيش تحت التهديد المستمر بالعنف وحتى الموت من قبل قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين. تشجب غيانا هذه الأعمال بأشد العبارات وتؤكد على التزام إسرائيل القانوني والأخلاقي بالكف عن هذه الأعمال.

يظل تقرير الأمين العام عن الوضع في غزة يشكل مصدر قلق بالغ لغيانا، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الدولي. وفقًا لوزارة الصحة في غزة، تجاوز عدد القتلى 45 ألفاً. وهذا أمر صادم في أي سياق كان، ومن شأنه أن يستدعي تدابير عاجلة وقوية من المجلس، إذا ما تصرفنا استناداً إلى ولايتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة وحدها. ومن المؤسف للغاية أن المجلس لم يتمكن من تحقيق توافق في الآراء لاتخاذ إجراء من أجل الشعب الفلسطيني، بينما مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء يُقتلون ويعاقون ويشردون ويتيتمون ويرملون ويجوعون، من بين انتهاكات أخرى ربما لا يمكن لأي تقرير أن يلم بعمقها وحجمها بالقدر الكافي. ما الذي يتطلبه الأمر لوقف هذه المعاناة وقتل المدنيين اللذين لا ينتهيان على ما يبدو؟ الجواب واضح: الإرادة السياسية القوية التي تُترجم إلى أفعال لوضع حد للإفلات من العقاب الذي تنتهك به حقوق الشعب الفلسطيني طوال هذه العقود.

نحن بحاجة ملحة إلى أفق سياسي ينقلنا بعيداً عن الوضع الراهن. لدينا بالفعل الأطر ذات الصلة التي وضعتها القرارات التي اتخذتها كل من الجمعية العامة والمجلس. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بلا توقف لفك القبضة التي تحول دون تقرير المصير الفلسطيني – وهي الحالة المستمرة منذ ولادة الأمم المتحدة. ولا يزال ذلك يتجلى في دورات العنف التي تُمارس ضد الشعب الفلسطيني مع الإفلات من العقاب، وفي رفض طلباتهم للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة والاعتراف بهم ورسم المسار السياسي الخاص بهم، من بين أمور أخرى. وفي كل ذلك، يستمر تقويض حل الدولتين بقوة. ولا يمكننا السماح باستمرار ذلك. يجب على المجلس وجميع أعضاء الأمم المتحدة مواصلة بذل كل جهد ممكن لتحقيق حل الدولتين.

أختتم بتسليط الضوء على أربع نقاط.

أولاً، نحن بحاجة إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة. لقد اطلعنا على تقارير إعلامية حول اتفاق محتمل بين إسرائيل وحماس، ونحث الطرفين على إعطاء الأولوية لحياة المدنيين ووقف الأعمال العدائية. ونكرر أيضاً دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ثانياً، لا يمكن لإسرائيل أن تستمر في غض الطرف عن التزاماتها الدولية المتعلقة بالشعب الفلسطيني. يجب إنهاء الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، ويجب على إسرائيل إعادة جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزامها بالتمييز في تعاملاتها بين دولة إسرائيل نفسها والمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ثالثًا، يجب على المجلس أن يتحد ككيان واحد وأن يتمسك بتفويضه الوارد في الميثاق. يجب أن نتوصل إلى توافق في الآراء لإنهاء الإفلات من العقاب الذي ما زالت إسرائيل تنتهك به جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين.

وأخيراً، يجب أن نحقق السلام للشعب الفلسطيني. وهذا يستلزم دعم إقامة حكم فلسطيني قوي للفلسطينيين، حتى ونحن نتخذ إجراءات حاسمة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ويجب أن يشمل السلام أيضًا حل جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك مسألة اللاجئين. وفي هذه الملاحظة الأخيرة، تكرر غيانا دعمها القوي لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مشيرة إلى أنه ما لم يتمكن اللاجئون من ممارسة حقهم في العودة فلا يمكن لتلك الولاية أن تنهيها إسرائيل أو أي طرف آخر من جانب واحد.

وتلتزم غيانا بمواصلة انخراطها القوي في قضية فلسطين بهدف المساهمة في التوصل إلى حل عادل ودائم للسلام في فلسطين وإسرائيل وفي الشرق الأوسط.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته والسيدة إيفرون والسيد ليفي على شهادتيهما.

يجب على مجلس الأمن أن يتصدى لتسارع وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية لضمان تنفيذ قراراته الخاصة بهذا الموضوع، بما في ذلك القرار 2334 (2016). إن موقف فرنسا معروف وثابت. الاستعمار يتعارض مع القانون الدولي، ونحن ندينه. لقد أعلنت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في 19 تموز/يوليه (انظر A/78/968) أن إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أقرب وقت ممكن. ولن تعترف فرنسا أبدا بالضم غير القانوني للأراضي أو إضفاء الشرعية على مستوطنات غير قانونية. نحن ننفذ سياسة التفريق المنصوص عليها في القرار 2334 (2016)، والتي تهدف إلى التمييز القانوني بين أراضي إسرائيل المعترف بها دوليًا والمناطق المحتلة.

إن سياسة الاستيطان تشكل عقبة رئيسية أمام السلام العادل والدائم القائم على حل الدولتين. كما أنها من عوامل التوتر والعنف على الأرض. وفي هذا الصدد، يجب وضع حد لسياسة الإرهاب التي يمارسها بعض المستوطنين الإسرائيليين ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وتقع على عاتق إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين الفلسطينيين دون تأخير. ويجب الحفاظ في القدس الشرقية على الوضع التاريخي الراهن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة. ويجب أن تتوقف الحرب في قطاع غزة. يجب أن تنتهي معاناة المدنيين. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار.

كما أن موقفنا من قضية مهمة أخرى لا لبس فيه. يجب إطلاق سراح جميع الرهائن فورا ودون قيد أو شرط. وتدعم فرنسا الجهود التي تبذلها مصر والولايات المتحدة وقطر لتحقيق ذلك. إننا ندين مرة أخرى الهجمات الإرهابية الهمجية التي ارتكبتها حماس والجماعات الإرهابية الأخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويجب أن يكون المجلس قادراً أيضاً على إدانتها بشكل لا لبس فيه. إن الحالة الإنسانية في غزة كارثية. ويجب أن نضمن وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق إلى قطاع غزة وداخله. يجب إنقاذ السكان. لقد أعلن وزيرنا للشؤون الأوروبية والخارجية في المؤتمر الإنساني الذي عقد في القاهرة في 2 كانون الأول/ديسمبر عن مساعدات إنسانية جديدة بقيمة 50 مليون يورو، بما في ذلك 20 مليون يورو لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

تقع على عاتق المجلس مسؤولية إرساء أسس التسوية السياسية. وكما نعلم، ينطوي ذلك على تنفيذ حل الدولتين. تؤكد فرنسا من جديد التزامها الثابت بأمن إسرائيل وبإقامة دولة للفلسطينيين تتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة ومتواصلة جغرافياً. وندعو إلى إقامة سلطة فلسطينية يتم إصلاحها وقادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة. إن حل الدولتين هو الوحيد الذي سيجعل من الممكن تلبية تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين المشروعة للسلم والأمن. ومن هذا المنطلق، ستشارك فرنسا في رئاسة مؤتمر دولي في حزيران/يونيه المقبل، إلى جانب المملكة العربية السعودية، بشأن تنفيذ حل الدولتين. يجب على المجلس أن يتحرك للاستجابة للحالة الملحة وأن يضع أخيراً حلا سياسيا. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في هذا الصدد.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته والسيدة إيفرون والسيد ليفي على شهادتيهما.

كما هو الحال دائمًا، جلسة اليوم هي تذكير واقعي بأن السلام في الشرق الأوسط سيظل بعيد المنال دون بذل جهود استثنائية. إن المنطقة تهتز، وتؤثر الهزات على حياة الأفراد بشكل يومي، ولا تلوح في الأفق نهاية لها. لقد استمرت الغارات في غزة، بما في ذلك على

المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، فضلاً عن التهجير والتدمير على نطاق واسع، وذلك في انتهاك كامل للقانون الدولي الإنساني. ويقترن ذلك بالجوع الشديد والمرض والقيود الشديدة المفروضة على المساعدات الإنسانية والهجمات على القوافل الإنسانية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ونهبها. إن القانون الدولي الإنساني واضح فيما يتعلق بإيصال المساعدات بشكل سريع ودون عوائق. معاناة المدنيين تتفاقم، بما في ذلك معاناة الرهائن الذين لا يزالون محتجزين في غزة. ويزيد من تفاقم كل ذلك الغياب التام للقانون والنظام. ونكرر أن وقف إطلاق النار وحده هو الذي يمكن أن يمهد الطريق للسلام.

أما في الضفة الغربية المحتلة، فإن زيادة الوحدات السكنية الجديدة في الضفة الغربية المحتلة هي أمر مفزع، ونحن نؤكد على موقفنا القديم بشأن عدم شرعية المستوطنات التي تشكل انتهاكًا للقانون الدولي. وتماشيًا مع فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/78/968)، نؤكد مرة أخرى على ضرورة إنهاء الاحتلال. يجب أن تنتهي دوامة الانحدار في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ويشمل ذلك عمليات هدم ومصادرة الممتلكات. ونأسف بشدة لتصاعد العنف المرتبط بالمستوطنين وعمليات القتل والإصابات، بما في ذلك ما يُرتكب خلال العمليات والمظاهرات والاشتباكات والغارات الجوية وغيرها من الحوادث.

ولدينا مخاوف بشأن الأعداد الكبيرة من الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين تحتجزهم القوات الإسرائيلية ويقبعون رهن الاعتقال الإداري. إن التقارير العديدة عن التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي، أمر مفجع للغاية. يجب ضمان وصول هيئات مراقبة مستقلة إلى مرافق الاحتجاز. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الشديدة التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني وتطيل أمد الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني وتفاقمها. نحن ندعم الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المالية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية وتعزيز قدرتها على الإدارة وإعدادها لاستئناف مسؤولياتها في غزة.

ستواصل سلوفينيا دعم جهود ودور الأمم المتحدة. ونثني على عمل موظفي الأمم المتحدة على الأرض، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، من أجل معالجة معاناة المدنيين. ونكرر دعوتنا للحكومة الإسرائيلية بعدم تطبيق القوانين المتعلقة بالأونروا. هذه الوكالة تساهم في الجهود الأوسع نطاقًا لتحقيق حل الدولتين، الذي هو المسار الوحيد العادل والمستدام للسلم والأمن لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. ونحن معجبون بتفاني ممثلي الأمم المتحدة، وأود في هذا الصدد أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المنسق الخاص فينسلاند على عمله.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود، بدوري، أن أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على عرضه. وقد استمعنا بعناية إلى عرض السيدة إيفرون والقصة المؤثرة للسيد ليفي. منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وسويسرا تدين بشدة أعمال الإرهاب واحتجاز الرهائن التي تقوم بها حماس والجماعات الأخرى التابعة لها في إسرائيل.

وأود أن أثير إحدى القضايا التي شغلت سويسرا بشدة طوال فترة عضويتها في مجلس الأمن – وهي حماية المدنيين، ولا سيما العاملين في المجال الإنساني. لقد صُدمت سويسرا بالوقائع الواردة بشأن هذا الموضوع، من بين أمور أخرى، في أحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016). وفقًا للتقرير، قتلت الغارات الجوية الإسرائيلية العديد من العاملين في المجال الإنساني في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك موظف في منظمة إنقاذ الطفولة وثلاثة من موظفي منظمة المطبخ المركزي العالمي. لقد أضيف هؤلاء الضحايا إلى قائمة تضم أكثر من 330 شخصاً من العاملين في المجال الإنساني الذين قُتلوا، غالبيتهم العظمى من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

لقد قُتل منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 عشرات الآلاف من المدنيين، بما في ذلك في الأسابيع القليلة الماضية. تدين سويسرا بأشد العبارات الممكنة جميع الهجمات على المدنيين. إن احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في القيام بالأعمال العدائية هو التزام بموجب القانون الدولي الإنساني. في القرار 2730 (2024)،

الذي صاغته سويسرا، وفي اقتراح تنفيذه الذي قدمه الأمين العام وأيدته مؤخراً 115 دولة عضواً، أكد مجلس الأمن مجدداً الالتزام بحماية الأفراد والأصول المشاركين في العمليات الإنسانية. وتكتسب هذه الحماية أهمية أكبر في ضوء الوضع الإنساني الكارثي في غزة. وعلى وجه الخصوص، يتعرض السكان المدنيون لخطر المجاعة. إن استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب هو جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وستواصل سويسرا الدعوة إلى وقف إطلاق نار فوري وغير مشروط ودائم، وإلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. وفي هذا الصدد، نثني على جهود الوساطة الجارية حاليًا. ونشير إلى الالتزام بالامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق إلى جميع المحتاجين في غزة.

ولقد أيدت هذه المطالب ذاتها أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة في آخر جلسة للدورة الاستثنائية الطارئة في 11 كانون الأول/ديسمبر (انظر A/ES-10/PV.59). وهذا يشهد على العزم المشترك على وضع حد لهذه الحرب وخسائرها البشرية المروعة. كما أنه تذكير بالدور المحوري الذي تقوم به الأونروا حاليا – التي منحتها الجمعية العامة ولايتها منذ عام 1949 – باعتبارها الجهة الرئيسية للعمل الإنساني في قطاع غزة، حيث تقدم الخدمات الأساسية الشبيهة بخدمات الدولة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وباعتبارها حصنا مهما ضد المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وتؤيد سويسرا فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه (انظر A/78/968)، والتي أسهمت فيها سويسرا. ليس هناك شك في عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967. ويجب أن ينتهي هذا الاحتلال في أقرب وقت ممكن.

إننا نأسف بشدة لعدم تنفيذ القرار 2334 (2016) والقرارات الأربعة التي اتخذها المجلس منذ الأعمال الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. في جميع أنحاء العالم يُعتبر عدم الامتثال لقرارات المجلس مطابقاً لوضع عراقيل أمام السلام والتسبب في معاناة الشعوب وإفشال لعمليات السلام. ومن الأمثلة على ذلك الوضع القائم في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث بلغت أعمال العنف أعلى مستويات لها على الإطلاق، وذلك نتيجة لهجمات المستوطنين وعمليات قوات الأمن الإسرائيلية.

كما تشعر سويسرا بالقلق إزاء العنف المرتبط بوجود الجماعات المسلحة، لا سيما في جنين. نكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي. ويجب أن تلتزم العمليات التي يتم تنفيذها في الضفة الغربية بمعايير الضرورة والتناسب وأن تحترم حق كل فرد في الحياة والأمن الشخصي. ويجب تقديم جميع المسؤولين عن العنف ضد المدنيين والتدمير المتعمد للممتلكات والبنية التحتية المدنية إلى العدالة.

وتدين سويسرا بيانات القادة الإسرائيليين، كما ورد في تقرير الأمين العام، عن توسيع المستوطنات، غير الشرعية بموجب القانون الدولي، في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المرجح أن تؤدي مثل هذه البيانات إلى تأجيج دوامة العنف، كما أنها تشكل عقبات واضحة أمام إحلال السلام.

واسمحوا لي أن أختتم بإعادة تأكيد دعم سويسرا الكامل لحل الدولتين، الذي هو الخيار الوحيد الممكن للإسرائيليين والفلسطينيين للعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن وكرامة، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وفقا للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته المفصلة عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية. وقد استمعنا بعناية إلى السيدة شيرا إيفرون والسيد مايكل ليفي.

ونعرب عن تعاطفنا مع السيد ليفي وعائلته، وكذلك مع جميع عائلات الرهائن المحتجزين لدى حماس والجماعات الفلسطينية الأخرى. نأمل أن يتم إطلاق سراحهم سريعاً. وللأسف الشديد، فإن جميع الجهود التي بذلها مجلس الأمن لوقف إطلاق النار والإفراج

عن الرهائن قد عرقلتها الولايات المتحدة التي استخدمت حق النقض ست مرات منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي حتى يتسنى استمرار العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة. ونتيجة لذلك تظل حياة الرهائن في خطر. وكما فهمنا، فإن ثلث الإسرائيليين الذين تم أسرهم في البداية فقط هم الآن على القوائم التي يناقشها المفاوضون. نتمنى أن يلتئم شمل السيد ليفي بأخيه في نهاية المطاف. وفيما يتعلق بصمت المجلس وعدم رغبته المزعومة في إدانة عمل حماس، فقد كان مجلس الأمن مستعداً للقيام بذلك في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لكن زملاءنا الأمريكيين استخدموا حق النقض (انظر S/PV.9442) ضد مشروع القرار المعني (انظر S/PV.9442)، وهو ما لا يحبون أن يتم تذكيرهم به.

وكما يوضح بيان السيد الخياري، لم يتم تنفيذ القرار 2334 (2016). ويواصل الإسرائيليون الدفع نحو تنفيذ خطط بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وتحت الذريعة الزائفة لعدم وجود تراخيص بناء يتم تدمير منازل الفلسطينيين بشكل منهجي. إنها قمة الخبث، حيث يُجبر الفلسطينيون الذين لا يستطيعون دفع رسوم باهظة للإسرائيليين على هدم منازلهم بأيديهم. هذا استهزاء بالكرامة الإنسانية.

إن استمرار البناء والتوسع غير القانونيين للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يقوض الحل التفاوضي لإحدى قضايا الوضع النهائي، وهي الأراضي والحدود. وهذا انتهاك لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة دإط-10/24 الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، دعما للفتوى الثانية لمحكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/78/968).

وإزاء هذه الخلفية، فإن تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حول التغيير القسري للتركيبة الديموغرافية لغزة من أجل إعادة استعمار القطاع هو أمر مفزع للغاية. ونحن غاضبون بشدة من مصادقة الكنيست على قانون إبعاد عائلات الإرهابيين، والذي يمنح إسرائيل الحق في إرسال الفلسطينيين الذين لم يبلغوا قوات الأمن الإسرائيلية عن المخططات الإجرامية لأقاربهم إلى غزة. أي فلسطيني يعتبره الإسرائيليون مشبوهًا يمكن أن ينتهي به المطاف في غزة، حيث سيكون مصيره الهلاك من الجوع أو القصف بالقنابل. هذه هي القوانين التي يتم تبنيها في البلد الذي يدعي أنه الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

إننا نعتبر مثل هذه الخطوات غير مقبولة، وكذلك النداءات العلنية من بعض أعضاء حكومة نتنياهو لضم الضفة الغربية. ونرفض رفضًا قاطعًا سياسة خلق الوقائع على الأرض. وعلى أي حال، فإن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني من وجهة نظر القانون الدولي، ولا يوجد أي مبرر له. ندعو القدس الغربية إلى البدء فوراً في تنفيذ القرار 2334 (2016) ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

لقد تحدث العديد من الأشخاص اليوم عن العنف المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستشهدوا بإحصائيات مروعة. فقد قُتل منذ بداية التصعيد في غزة وحتى الآن 000 45 فلسطيني، وهذا فقط عدد القتلى المؤكدين ومعظمهم من النساء والأطفال. ومقارنة بهذه الأرقام المرعبة، تتضاءل إحصاءات الضفة الغربية إلى حد ما. ولكن قُتل هناك 736 فلسطينيًا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وهذا دون عملية عسكرية رسمية. إن حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية لا تطاق أساسًا.

ويقدم تقرير الأمين العام مثالًا حيًا على العنف الجنوني وعديم الشفقة من قبل المستوطنين الإسرائيليين. في 5 تشرين الأول/أكتوبر قامت مجموعة من 40 إسرائيليًا مسلحين بالبنادق والهراوات والعتلات ورذاذ الفلفل بمطاردة قاطفي الزيتون. وقد ضرب أولئك المعتدون 25 فلسطينيًا فكسروا أطرافهم وهشموا جماجمهم. وكان من بين الضحايا طفل وشخص معاق وامرأة وشخص مسن. وبعد ذلك أهلك المستوطنون المحصول بأكمله. ماذا فعل ضباط الشرطة الإسرائيلية الذين وصلوا إلى مكان الحادث؟ إن دورهم، قبل كل شيئ، هو الحفاظ على القانون

والنظام في دولة القانون، وفقًا للسلطات الإسرائيلية. لقد قاموا بتفريق الفلسطينيين باستخدام القنابل الصوتية. هذا الموقف تجاه الفلسطينيين كمواطنين من الدرجة الثانية غير مقبول، ويجب على المجتمع الدولي الإصرار على إنهاء هذه السياسة الوحشية التي تمارسها القدس الغربية.

لا يمكن النظر إلى الوضع في الضفة الغربية بمعزل عن السياق الأعم للتصعيد في غزة. فهذه الأحداث مستمرة منذ أكثر من عام. وقد طرح أعضاء مجلس الأمن مراراً وتكراراً مشاريع قرارات تطالب بوقف إطلاق النار غير المشروط في غزة كخطوة أولى لاستقرار الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولسوء الحظ، دأبت الولايات المتحدة، كما سبق أن قلنا، على استخدام حق النقض ضد تلك الوثائق، مشيرةً إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يفرض حلاً سلمياً على إسرائيل.

نحن لا نشكك في كون إسرائيل دولة ذات سيادة أو في حقها في ضمان أمنها. لكننا نشعر بالقلق من أن تتذرع إسرائيل بذلك الحق ليس لمجرد تبرير أعمال مكافحة الإرهاب على أراضيها فحسب، بل أيضا لفرض عقاب جماعي على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، وقصف لبنان وسوريا واحتلال الأراضي السورية. ويبدو أن السلطات الإسرائيلية تعتقد أنه ولأجل ضمان دفاعها بشكل كامل فإنها بحاجة إلى خلق أرض قاحلة جرداء حول إسرائيل، وأن تلك الأرض يجب أن تكون مستهدفة بالدبابات والطائرات المسيرة إلى جانب الطائرات المقاتلة الإسرائيلية. كما أن إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين هو أمر تخطط له القدس الغربية وحدها من موقع القوة والتهديد، متوقعة أن توفر لها واشنطن غطاء دائماً علاوة على توفير الدعم الدبلوماسي والعسكري اللازم. بيد أن هذه ليست هي الطريقة التي تحل بها النزاعات، لأنها تؤدي إلى تعميقها في واقع الأمر. وإذا ما أرغم الناس على وضع لم يعد لديهم ما يخسرونه، فإن علينا ألا نندهش من أن تشيع الأفكار المتطرفة. ويجب ألا نندهش أيضًا من أن هناك تجميدًا في الوقت الحالي لعملية تطبيع العلاقات بين الأطراف الفاعلة في المنطقة وإسرائيل في ظل استمرار إراقة الدماء في غزة.

وعوضا عن البحث عن حلول للمشاكل القائمة، تواصل القدس الغربية خلق مشاكل جديدة. إن دخول مشروع قانون الكنيست الذي سيحظر على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من العمل في إسرائيل حيز النفاذ في بداية العام القادم يعني إنهاء مهام وتفكيك وكالة رئيسية تقدم المساعدة للفلسطينيين – دون أن يتوفر بديل لها. إن خطوة كهذه لا تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة بشأن تفويض الأونروا والقانون الدولي فحسب، بل تمهد الطريق أيضا لإلغاء قضية اللاجئين بوصفها إحدى قضايا الوضع النهائي، بالإضافة إلى الحدود والموارد المائية والقدس. إن الإجراءات التي نفذتها إسرائيل في غزة خلال الأشهر الأخيرة لا تعطينا أملا في أن تتولى إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، كافة مهام الأونروا.

إننا نعتقد أن هنالك بديل لما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويكمن ذلك البديل في إرادة المجتمع الدولي التي تجلت في الاجتماع الأخير للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة عندما اعتمدت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء القرارين دإط–25/10 الذي يؤيد ولاية الأونروا ودإط–26/10 الذي يطالب بوقف إطلاق النار في غزة.

ويتفق موقف روسيا المبدئي فيما يتعلق بالتسوية في الشرق الأوسط مع إرادة المجتمع الدولي. فنحن ندعو إلى وقف غير مشروط لإطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق فضلا عن الإفراج عن جميع الرهائن والمحتجزين قسراً، واستئناف عملية السلام على أساس قانوني متفق عليه دولياً. ولن يتسنى تحقيق سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإنهاء مصدر زعزعة الاستقرار الحالي في المنطقة بأسرها إلا باتخاذ هذه الإجراءات.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري والسيدة إيفرون على إحاطتيهما الوافيتين. كما أعرب عن امتناني العميق للسيد ليفي على شهادته الشجاعة، وأعرب في الوقت نفسه عن حزننا الشديد للتجارب المروعة التي مر بها وعائلته. أود أن أكرر إدانة اليابان القوية للأعمال الإرهابية الوحشية التي ترتكبها حماس وغيرها، ونطالبها بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

إن الشرق الأوسط يمر بمنعطف حاسم. وبينما لا تزال الحالة في المنطقة هشة، إلا أن الأحداث الأخيرة قد بعثت بصيص أمل للسلام. ففي لبنان، اتفقت إسرائيل ولبنان على وقف إطلاق النار. وترحب اليابان بذلك الإنجاز وتثني على جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة وفرنسا. وينبغي لجميع الأطراف أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بكامله فضلا عن تحقيق الاستقرار. أما في سوريا، فقد سقط نظام الأسد وعلينا أن نتابع ذلك الوضع بحذر لأنه قد يكون بداية لدوامة من الاضطرابات الاجتماعية. ولكن يحدو اليابان الأمل في أن يؤدي ذلك الحدث التاريخي إلى تطورات رئيسية وإيجابية داخل البلد وخارجا. ويجب أن يحدد الشعب السوري بنفسه مستقبل سوريا – وهو مستقبل ذو تداعيات كبيرة على المنطقة بأسرها. وتلتزم اليابان بتقديم الدعم الكامل لعملية انتقال سياسي شاملة وسلمية بقيادة وملكية سوريتين تؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

ونأمل أن تساعد الظروف المتغيرة هذه في تحقيق انفراج في النزاع المدمر في غزة، حيث لا يزال الكثير من الرهائن محتجزين بينما تستمر العمليات العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي. إن غير مقبول على الإطلاق ذلك العدد الهائل من الضحايا الفلسطينيين الأبرياء والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية المدنية في غزة. وبالمثل لا يمكن تحمُّل الكارثة الإنسانية المستمرة هناك. ويبدو أن استجابة إسرائيل لتلك الحالة تتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. لقد طال انتظار وقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن. وهناك حاجة ماسة إلى توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كبير. لذا فإننا بحاجة إلى استمرار وجود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي الوقت ذاته، ينبغي للأونروا أن تتخذ خطوات لضمان حياديتها. عليه صوتت اليابان في الأسبوع الماضي مؤيدة لقراري الجمعية العامة دإط–25/10 والقرار دإط–26/10 اللذين حظيا بتأييد أكثر من 150 بلدا. ونحث جميع الأطراف، بما فيها إسرائيل، على الاستماع إلى نداءات المجتمع الدولي.

وبالمثل فإن التوصل إلى تسوية تفاوضية بين الأطراف أمر أساسي لإحداث تغيير حقيقي في الميدان. في ذلك الصدد، تتشجع اليابان للتقارير عن استئناف محادثات وقف إطلاق النار والتقدم المنشود فيما يبدو. وندعم الجهود الدؤوبة التي يبذلها الوسطاء في ذلك الصدد. وينبغي للطرفين اغتنام الفرصة لإبرام اتفاق في نهاية المطاف. بيد أن وقف إطلاق النار لا يعني نهاية المأساة حتى إذا تحقق، لأنه ما تزال هناك تحديات هائلة أمام إعادة بناء غزة وتوفير الرفاه للسكان الذين يعيشون هناك. وبوصفها بلداً شهد الدمار وعمليات إعادة الإعمار فيما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى جانب الكثير من الكوارث الطبيعية، فإن اليابان على استعداد للمساهمة بشكل فعال في جهود التعافي المبكر وإعادة إعمار غزة.

في نهاية المطاف، فإن السبيل الوحيد العملي للخروج من هذا النزاع يتمثل في التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين. ولا تزال اليابان ملتزمة التزاما راسخا بتلك الرؤية. وبالتالي فإننا نعارض أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير المشروعة وكذلك أي مساعٍ لضم الضفة الغربية. فمن شأن تلك الأفعال أن تقوض حل الدولتين ويجب أن تتوقف فوراً. ولن ندخر جهدا لإعادة تفعيل السلطة الفلسطينية ماليا وسياسيا، سواء هنا في الأمم المتحدة أو من خلال مبادراتنا الخاصة، حتى بعد انتهاء فترة عضويتنا الحالية في مجلس الأمن.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السيد الخياري على إحاطته الشاملة ونحيط علما ببياني ممثلي المجتمع المدني

ونعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره الرصين (S/2024/913) عن تنفيذ القرار 2334 (2016). إنه تقرير حافل بالكرب واليأس للشعب الفلسطيني – بل إنه شهادة صارخة على الإفلات المستمر من العقاب الذي به تواصل السلطة القائمة بالاحتلال الإسرائيلي تجاهلها للقانون الدولي. كما يجسد التقرير شلل المجتمع الدولي في مواجهة تلك الانتهاكات الصارخة والمستمرة. لذا فإن ذلك التقرير تذكير مؤلم آخر بفشلنا الجماعي في دعم حقوق الشعب الفلسطيني وكرامته.

فالناس في غزة لا يعيشون، بل ينتظرون الموت فحسب. وكما ذكر الأمين العام نفسه، فإن "الكارثة في غزة ليست سوى انهيار كامل

لإنسانيتنا المشتركة". لقد تجاوز عدد القتلى الآن 000 45 قتيل، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال، وهناك أكثر من 000 107 مصاب. كما هُدمت أحياء برمتها في غزة، بينما يشكل العنف والمرض والمجاعة تهديدات شائعة في كل مكان اليوم. في الوقت نفسه لا تزال المساعدات الإنسانية غير كافية للاحتياجات الهائلة للسكان. بذلك تحولت غزة إلى مقبرة للأحياء. وكأن كل تلك الظروف البائسة ليست كافية، فجيش الاحتلال الإسرائيلي يطارد المدنيين الفلسطينيين بشكل منظّم من ملجأ إلى آخر. ففي 15 كانون الأول/ديسمبر، أي قبل ثلاثة أيام فقط، تم قصف أربع مدارس تأوي عائلات مشردة، أسفرت عن مقتل 50 شخصاً على الأقل. وبالنسبة لأولئك الذين شككوا في جسامة انتهاكات القانون الدولي الإنساني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، فإن الحقائق الواردة في تقرير الأمين العام لا تدع مجالاً للغموض أو الشك. وسيتوصل المراقبون الموضوعيون إلى استنتاج أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في غزة. وهذا ما وثّقته منظمة العفو الدولية بدقة في تقرير صدر مؤخراً بعنوان "تشعر وكأنك دون البشر": الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين في غزة.

فماذا سيفعل المجتمع الدولي في مواجهة تلك الإبادة الجماعية؟ هل سيواصل تكريس الإفلات من العقاب والحصانة؟ هل سيواصل عرقلة العدالة الدولية؟ هل سيواصل حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية؟ ألم يحن الوقت بعد لتحقيق العدالة والمساءلة؟ بالنسبة لنا، فإن وقف ذلك التطهير العرقي واجب أخلاقي وقانوني. لقد طال انتظار وقف إطلاق النار في غزة. ونأسف بشدة لعجز المجلس عن المطالبة بوقف فوري غير مشروط ودائم لإطلاق النار. لقد كان بإمكان مجلس الأمن أن يتصرف بحزم للوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، ولكن لا يمكننا الاستمرار في غض الطرف

كما أن الحالة في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشريف، تبعث على القلق بالقدر ذاته. لقد كرر مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية التشديد على أن المستوطنات الإسرائيلية والممارسات المرتبطة بها تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. غير أن النشاط الاستيطاني ما زال مستمرا بلا هوادة، حيث قُدّمت خطط لبناء أكثر من 13000 وحدة سكنية في عام 2024 وحده. وفي الوقت نفسه، يستمر هدم منازل الفلسطينيين الذين يعيشون في رعب من عنف المستوطنين الذين تشجعهم حماية سلطات الاحتلال. وبينما نقرّ بالجزاءات الخفيفة جدًا التي فرضتها بعض الدول على بعض المستوطنين، لا يمكن للمجلس أن يظل صامتًا.

علاوة على ذلك، فإن القتل اليومي للفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، يؤكد حقيقة العنف المستمر الذي يتعرضون له. ففي المتوسط، يُقتل طفل فلسطيني واحد كل يومين في الضفة الغربية. وفي ذلك تذكير مروع بالخسائر البشرية للاحتلال الإسرائيلي. وبالمثل يواجه المشروع الوطني الفلسطيني الآن تهديداً آخر يتمثل في الضم. إننا ندين بشدة تصريحات العديد من المسؤولين الإسرائيليين الذين يدعون إلى ضم الضفة الغربية، ما يشكل انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي ويعرّض أي احتمالات للسلام للخطر علاوة على تقويض الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطين. ويجب على المجلس أن يقف بحزم ضد تلك المخططات..

نؤكد مجددا إدانتنا الشديدة للقرارات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية والرامية إلى وقف أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي حال تنفيذ تلك الإجراءات، فإنها ستحرم الفلسطينيين من الحصول على الخدمات المنقذة للحياة التي تقدمها الأونروا. وأود أن أوضح أن الأونروا لا يمكن الاستغناء عنها. فهي تعمل بناء على تفويض من الجمعية العامة التي تجسد الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. إن أية مساعٍ لتقويضها تعد إهانة للمجتمع الدولي بأسره. إن علينا جميعا أن نعمل معا من أجل المحافظة على الأونروا وضمان أن تتمكن من مواصلة عملها الهام

في الختام، فإن التطورات في غزة والضفة الغربية والمنطقة على نطاق أوسع تجسد بشكل واضح النوايا الحقيقية لسلطة الاحتلال الإسرائيلي. صحيح أن الحالة متأزمة إلا أن حلها ليس مستحيلا. ويجب على المجلس أن يرتقي إلى مستوى اللحظة الراهنة، وأن يوطد

القانون الدولي ويكفل المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. إننا مدينون للشعب الفلسطيني بترجمة أقوالنا إلى أفعال مثمرة وحاسمة لكي نبعث الأمل حيث يخيّم اليأس.

وكما قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، فإن الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط مرتبطان ارتباطا وثيقا بحل قضية فلسطين الذي يقتضي إنهاء الاحتلال واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. إن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشريف ليست مجرد تطلع مشروع للشعب الفلسطيني فحسب، بل إنها حجر الزاوية لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط بأسره.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري ومقدمي الإحاطتين من ممثلي المجتمع المدني على إحاطتيهم.

لقد اعتمدت الجمعية العامة يوم الأربعاء الماضي القرارين دإط–25/10 و دإط–26/10 بأغلبية ساحقة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، اللذين يطالبان بوقف فوري غير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة، فضلا عن إزالة العقبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية وضمان تمكين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من القيام بواجباتها. ومما يؤسف له أنه في الأسبوع الذي انقضى منذ ذلك الحين، فُقدت المئات من أرواح الفلسطينيين الأبرياء في غزة جراء القصف الإسرائيلي. وفي الوقت الحالي لا يزال أكثر من مليوني شخص يرزحون تحت وطأة الحرب والجوع والمرض والبرد ويتطلعون إلى المجتمع الدولي أملا في بزوغ فجر السلام في غزة

لقد بذل مجلس الأمن جهوداً كبيرة لإنهاء الأعمال العدائية وتخفيف تلك الحالة الكارثية. لكن وبسبب العقبات المتكررة من أحد الأعضاء الدائمين في المجلس بشأن المسألة الفلسطينية – الإسرائيلية خُذل المجتمع الدولي إلى حد كبير. وقد لاحظنا ادعاء البلد المعني بأن اتفاق وقف إطلاق النار على وشك أن يتحقق، ولكن الهجمات على غزة وقصفها لم يتوقفا، ولا تزال أرواح الأبرياء تزهق. وتؤيد الصين المجلس في استخدام جميع الخيارات المتاحة له واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنهاء النزاع في غزة. ونحث البلد المعني على الامتناع عن عرقلة إجراءات المجلس. في الوقت نفسه، تحث الصين إسرائيل على الاستجابة للنداءات القوية من قبل المجتمع الدولي والوقف الفوري لعملياتها العسكرية في غزة علاوة على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني ورفع الحصار المفروض على غزة وكذلك القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية ووقف الإجراءات الخانقة للأونروا والمؤسسات الإنسانية الأخرى، علاوة على توفير الضمانات الأمنية اللازمة للعمليات الإنسانية في جميع أنحاء غزة.

وكما أشار العديد من ممثلي الدول في البيانات التي أدلوا بها في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين، فإن إدارة الأزمة بشكل مجزأ لن تمنع وحدها الانتكاس إلى حلقة مفرغة من النزاع والاضطرابات. إن الحل الشامل والعادل والدائم لقضية فلسطين هو وحده الذي قد يبشر بسلام حقيقي ودائم بين فلسطين وإسرائيل وبدء فصل جديد من السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وترى الصين أنه يجب أن نظل ملتزمين بحل الدولتين، بوصفه السبيل الوحيد العملي لحل قضية فلسطين. ويجب على المجتمع الدولي أن يضع حدا للتوسع الهمجي الإسرائيلي في المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية ورفض أي مساعٍ خطيرة لضم الضفة الغربية. إن غزة جزء لا يتجزأ ومهم من فلسطين. وينبغي أن تستند ترتيباتها المستقبلية إلى انسحاب القوات الإسرائيلية وينبغي أن يقررها الشعب الفلسطيني عبر التشاور المستقل.

يجب إنهاء الاحتلال غير القانوني. فالتاريخ يبين بوضوح أن استمرار الاحتلال لفترة طويلة لن يكون إلا عائقاً أمام تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني وسيمكّن إسرائيل من حرمانه من إقامة دولته. ولن يسفر ذلك إلا عن مزيد من الكراهية والعداء وبذر بذور عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. إن الاحتلال الإسرائيلي انتهاك لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والقانون الدولي. ويجب على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها الدولية بإنهاء احتلالها غير القانوني فوراً، كما

يجب إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ففي حين أن لدى الأمة اليهودية دولة مستقلة منذ زمن طويل، ما زال تجاهل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وبقائه وعودته إلى أرضه مستمرا منذ زمن طويل. ولن يتحقق السلام الدائم حقًا إلا عندما تعيش دولتا فلسطين وإسرائيل جارتين في سلام .

تؤيد الصين إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على أساس حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. نؤيد أيضا حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وبالتعاون مع المجتمع الدولي، تقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة جهودها للمساعدة في وضع حد عاجل للنزاع وإعادة السلام إلى المنطقة، فضلا عن تحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية

أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته. وأود أن أشكر السيدة إيفرون على إحاطتها وتوصياتها. كما أتوجه بالشكر الخاص إلى مايكل ليفي على مشاطرة مجلس الأمن آلامه وإحباطه. وسوف نواصل جهودنا لبذل كل ما في وسعنا لإعادة شقيقه إلى أسرته المحبة.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بإتمام وقف إطلاق النار في غزة، فضلا عن إطلاق سراح الرهائن بما يسمح بزيادة تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين – فذلك هو هدفنا الرئيسي. وعلى الرغم من أن التقدم قد يحدث على فترات متقطعة، وربما يبدو بطيئًا بشكل محبط في بعض الأحيان، إلا أنه لا يزال هناك ما يبعث على الأمل. فبفضل وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان، أصبحت حماس معزولة الآن. وإذ نجلس هنا، يعمل المفاوضون في المنطقة جاهدين على سد الثغرات المتبقية بين الطرفين. والآن فلأكن واضحة: إنني لست متشائمة – فلا تزال هناك مسائل صعبة يجب حلها – ولكن لا يمكننا التخلي عن الدبلوماسية، لا يمكننا التخلي عن مليوني فلسطيني في غزة عاشوا لأكثر من عام في جحيم أشعلته حماس عندما شنت هجوما على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. لم يكن ذلك سعيا للسلام، بل كان إعلانا للحرب. وكما سمعنا من مايكل ليفي، لا يمكننا أن نتخلى عن الرهائن المائة أو أكثر المتبقين هناك، بمن فيهم سبعة أمريكيين، أو عن عائلاتهم التي عانت أيضًا ما لا يمكن تصوره خلال الأربعة عشر أشهر الماضية.

إن الموافقة على مطلب حماس، وهي منظمة إرهابية، بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، لا يمهد أي طريق لسلام دائم، ولن ينهي معاناة الإسرائيليين والفلسطينيين أو دورات العنف. عوضا عن ذلك، يجب علينا أن نتحدث بصوت واحد ونطالب حماس بالموافقة على إطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم، حتى نتمكن من تنفيذ الاتفاق المطروح على الطاولة لوضع حد لمعاناة الرهائن من أكثر من اثنتي عشرة دولة وملايين المدنيين الفلسطينيين في غزة، ولإعادة الطرفين إلى مسار حل الدولتين.

كما حان الوقت أيضاً لأن تتوقف إسرائيل والأمم المتحدة عن العمل ضد بعضهما بعضا وأن تتخذا بدلاً من ذلك خطوات عملية لضمان عدم انقطاع إيصال المساعدات الإنسانية للفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

ونؤكد مرة أخرى اهتمامنا بأنه يجب على إسرائيل ألا تقيد إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بأي شكل من الأشكال، وأن تفرض عقبات أمام ذلك يتعين إزالتها. فلأجل المضي قدمًا، يجب على إسرائيل أن تكفل أيضًا ألا يؤدي تنفيذ التشريعات الأخيرة إلى إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية والخدمات الحيوية بقدر أكبر، بما في ذلك بواسطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي لا تزال شريان حياة حيوي للفلسطينيين. ومن المهم بنفس القدر أن تعمل الأمم المتحدة مع جميع الأطراف المعنية وأن تكون لديها خطة عملية لتسهيل إيصال المساعدات في غزة..

وتشير رسالة الأمين العام الأخيرة بشأن الأونروا ومستقبل إيصال المساعدات في غزة إلى أن الأمم المتحدة لم تبدأ بعد حواراً جادًا مع إسرائيل بشأن تنفيذ التشريع ذي الصلة.. ولا يبدو أن وكالات الأمم

المتحدة ذات الصلة قد أجرت محادثات مفصلة بشأن الخطوات التي يمكن أن تتخذها للمساعدة في كفالة استمرارية إيصال مساعدات الأمم المتحدة إلى غزة. ومع وجود أرواح على المحك، يجب أن يتغير هذا الوضع. يجب على الأمم المتحدة أن تثبت أنها ستواصل العمل على إيجاد مسار لدعم سكان غزة.

لن يؤدي الاستخفاف إلى إنهاء النزاع المروع، ولكن القيادة الجريئة يمكن أن توفر أفق سلام دائم – سلام يعيش فيه الفلسطينيون والإسرائيليون جنبا إلى جنب بمستويات متساوية من الكرامة والأمن والفرص. وللتوضيح أكثر، فإن السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين لن يتحقق إلا من خلال حل تفاوضي قائم على وجود دولتين يتسق مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. ولا يوجد مسار آخر يكفل للفلسطينيين العيش بالحرية والكرامة التي يستحقونها، ولا يوجد مسار آخر يضمن السلام الدائم بين إسرائيل وجيرانها. هذا هو السلام الذي يستحق السعي من أجله والذي عملت الولايات المتحدة بلا كلل أو ملل من أجل تحقيقه، حتى في أحلك الساعات منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول.

حتى ونحن نعمل على زيادة الإغاثة في غزة الآن، يجب علينا أيضا التفكير في اليوم التالي – اليوم الذي يتم فيه إعادة توحيد غزة مع الضفة الغربية، تحت سيطرة وحكم سلطة فلسطينية بعد تنشيطها وإصلاحها. يوفر الأمن الاقتصادي في الضفة الغربية أساسا يمكن للطرفين البناء عليه. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بتمديد علاقات المراسلة المصرفية بين البنوك الإسرائيلية ونظيراتها الفلسطينية لمدة عام آخر. إنها خطوة في الاتجاه الصحيح للمساعدة في بناء الثقة وتعميق الروابط الاقتصادية، ولكنها مجرد بداية. يتعين أن نشهد استئناف الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك تصاريح العمال، التي توقفت في أعقاب 7 أكتوبر/تشرين الأول.

كما أننا ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الإجراءات الإسرائيلية الأخرى في الضفة الغربية التي تقوض قدرة السلطة الفلسطينية على تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني، وعلى نطاق أوسع، تضعف آفاق التوصل إلى حل الدولتين. إننا نكرر تأكيد موقفنا بأن التوسع في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يشكل عقبة أمام تحقيق حل الدولتين – النتيجة النهائية التي نريدها جميعا في الوقت الذي نسعى فيه إلى إنهاء القتال في غزة. ومع ذلك، فقد تمت الموافقة على عدد أكبر من وحدات الاستيطان في العام الماضي أكثر من أي فترة 12 شهرا أخرى خلال هذا العقد. ونؤكد من جديد اعتقادنا بأن برنامج إسرائيل لدعم توسيع المستوطنات يتعارض مع القانون الدولي ولا يؤدي إلا إلى إضعاف الأمن الإسرائيلي.

ما زلنا أيضا نشعر بقلق شديد إزاء أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون في الضفة الغربية. وينبثق قدر غير متناسب من هذا العنف من البؤر الاستيطانية غير القانونية، التي تم إنشاء العشرات منها خلال العام الماضي. وللتوضيح، فإن هذه البؤر الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. وقد أجبرت مئات الهجمات العنيفة التي وقعت خلال العام الماضي الفلسطينيين على ترك منازلهم وإخلاء أكثر من 12 قرية من قراهم. إن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن العام الماضي شهد أكبر عدد من القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أن بدأت الأمم المتحدة في جمع البيانات في عام 2005. إننا ندين هجمات المستوطنين المتطرفين بأشد العبارات الممكنة، ونؤكد على ضرورة تدخل إسرائيل لوقفها – أو الأفضل من ذلك منع وقوعها في المقام الأول. ولتحقيق هذه الغاية، نحث إسرائيل على وقف الجهود الرامية إلى إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية وبذل كل ما في وسعها لنزع فتيل التوترات ومحاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف، بغض النظر عن خلفية الجاني أو الضحية.

لقد خاطبت المجلس لأول مرة بشأن هذا الموضوع في آذار/مارس 2021 (انظر S/2021/302)، خلال فترة رئاستي الأولى للمجلس. وكنت قد وصلت إلى البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة قبل بضعة أسابيع فقط، وقد حددت ثلاث ركائز لسياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. الأولى هي الحفاظ على التزامنا الصارم بأمن إسرائيل؛ والثانية هي مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على اتخاذ خطوات نحو حل الدولتين، بما

يضمن مستقبل إسرائيل كدولة ديمقراطية ويهودية مع دعم التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته الخاصة به؛ والثالثة هي إيصال المساعدات إلى الشعب الفلسطيني. قلت حينها: "فلنسع جاهدين لتحقيق السلام والازدهار للجميع".

لقد تغيرت الكثير من الأمور منذ تلك الجلسة قبل ما يقرب من أربع سنوات. لقد تحطمت حياة الكثير من الناس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وقبل ذلك، وفي الأشهر التي تلته نتيجة للنزاع الكارثي الذي حرضت عليه حماس. ولكن الآن، كما في عام 2021، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بإنهاء هذه الدورة. ولذلك سنواصل العمل دون كلل للنهوض بالدبلوماسية على أرض الواقع – من أجل وقف إطلاق النار مع إطلاق سراح الرهائن، ومن أجل زيادة المساعدات في غزة اليوم وفي الأيام التالية، ومن أجل إعادة التأكيد على كرامة وأمن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، ومن أجل توفير الفرص لكليهما، ومن أجل تحقيق حل الدولتين ويوم جديد للجيل القادم. فلنسع جاهدين لتحقيق ذلك السلام والازدهار للجميع.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في البداية، أن أشكر أعضاء المجلس الذين سيغادرون المجلس في نهاية العام – أي إكوادور، وسويسرا، ومالطة، وموزامبيق، واليابان – على جهودهم الدؤوبة لدعم القانون الدولي، بما في ذلك تحقيق وقف إطلاق النار، وهو الشرط الأساسي الضروري لكل ما دعا المجلس إلى تحقيقه. وأود أيضا أن أقول إنه في الوقت الذي نستذكر فيه لجوء الولايات المتحدة عدة مرات إلى حق النقض خلال العام الماضي، أود أن أشيد بمشاركتك الشخصية، سيدتي الرئيسة، وبنهجك البناء، وسعيك الدائم لتحريك الأمور في الاتجاه الصحيح بطرق لا يدركها الرأي العام الأوسع. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الذين استمعنا إليهم بعناية، وكذلك الأمين العام وممثله، الأمين العام المساعد الخياري على التقرير عن تنفيذ القرار 2334 (2016) وعلى جهودهما الدؤوبة.

عام آخر ينتهي، لكن المذابح لم تنتهِ بعد. قبل عام تقريبا، اتخذ المجلس القرار 2720 (2023). ومع ذلك، وبعد مرور عام، لا يزال التجويع والمجاعة جزءا لا يتجزأ من الاعتداء الإسرائيلي على شعبنا. لقد انقلبت حياة كل فلسطيني في غزة رأساً على عقب أو انتهت تماماً. وبلغ عدد الضحايا أكثر من 000 150 شخصا؛ وتعرض أطفال ونساء ورجال فلسطينيون للقتل والإصابات والتشويه نتيجة الهجوم العسكري الإسرائيلي الوحشي جواً وبراً وبحراً الذي لا يزال مستمراً حتى الآن، ويحصد المزيد من الأرواح كل يوم. وتيتّم أكثر من 000 17 طفل فلسطيني أو فُصلوا عن والديهم. يمثل أطفالنا الآن أكبر مجموعة من الأطفال مبتوري الأطراف نسبة إلى عدد السكان في العالم كله. وهناك أكثر من 000 12 فلسطيني رهن الاحتجاز. وتعرض العديد منهم للاختطاف والتعذيب والاعتداء الجنسي وحتى القتل. ولا يزال الآلاف من المدنيين في عداد المفقودين، ويواجه الناجون منهم معاناة تفوق الوصف. ويتعرض الشعب الفلسطيني للصدمة والإرهاب والدمار والخراب، دون أن تلوح في الأفق نهاية له. إنه عقاب جماعي ضخم لم يشهده عالمنا في هذا القرن.

منذ أكثر من عام، ومن هذه القاعة نفسها، دعونا إلى وقف إطلاق النار الذي يسمح بلم شمل العائلات الفلسطينية والإسرائيلية في دنيا الأحياء وليس تحت الثرى. وطالبنا باحترام حياة المدنيين – كل حياة المدنيين، بدون تفضيل البعض على الآخرين. لقد حذرنا مما سيحدث إذا لم يتم فرض وقف إطلاق النار (انظر S/PV.9489). ومع ذلك، قبل بضعة أسابيع تحديدا، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار آخر تقدم به الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن ويدعو إلى وقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط والدائم (S/2024/835)، حظي بدعم 14 عضواً في مجلس الأمن (انظر S/PV.9790). وطالبت الجمعية العامة، متصرفة في إطار مبادرة الاتحاد من أجل السلام ومتخذةً إجراءات حيث فشل المجلس في ذلك، بوقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط والدائم.

وندعو المجلس مرة أخرى، إذا لم يتحقق وقف إطلاق النار في الأيام المقبلة – ونحن نأمل أن يتحقق – فإننا نطلب من المجلس

التصرف بموجب الفصل السابع للمطالبة بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. هذا هو السبيل الوحيد لوقف المجازر، وإطلاق سراح الأسرى والرهائن، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين، وإنهاء التهجير القسري لشعبنا وضم أرضنا، وكفالة الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي.

قبل ثمانية أعوام، اتخذ المجلس القرار التاريخي 2334 (2016) لوضع حد للاستيلاء على الأراضي وتمهيد الطريق لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل. ولكن للأسف، وكما هو متوقع، أصرت إسرائيل على مواصلة مخططاتها الاستعمارية، منتهكةً بشكل صارخ ومتعمد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ولم يتخذ المجلس وجميع الدول حتى الآن التدابير التي من شأنها محاسبة إسرائيل على جرائمها ووقفها وعكس مسار ضمها غير القانوني للأرض الفلسطينية. منذ بداية الاحتلال، حصرت إسرائيل الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة في المناطق المبنية والمأهولة بالفعل – لم تتجاوز المساحة سوى 13 في المائة من القدس الشرقية و 40 في المائة من بقية الضفة الغربية. لطالما كان الهدف هو كفالة أن تتمكن إسرائيل من الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية مع الحد الأدنى من الفلسطينيين. ولكن حتى هذا لم يكن كافياً، وقررت إسرائيل تهجير شعبنا واستبداله بالقوة، وتهجير العائلات والتجمعات الفلسطينية قسراً، وهدم منازلهم، وبناء المستوطنات في قلب مدننا وبطريقة تؤدي إلى تدمير وحدة أراضي دولتنا وتفتيت شعبنا وأرضنا.

لقد ذكرت محكمة العدل الدولية بعبارات لا لبس فيها أن

> ”استمرار إسرائيل في إساءة استخدام مركزها كسلطة قائمة بالاحتلال، من خلال ضمّ الأراضي وفرض السيطرة الدائمة على الأرض الفلسطينية المحتلة والاستمرار في إحباط حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ينتهكُ المبادئ الأساسية للقانون الدولي ويجعل وجودَ إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني.“ (A/78/968، الفقرة 261)

ودعت المحكمة إلى إنهاء الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع وقت ممكن، وذكّرت جميع الدول والأمم المتحدة بالتزاماتها في هذا الصدد. إن الإجراءات الحازمة وتدابير المساءلة من جانب المجتمع الدولي ككل، وحدها التي ستدفع إسرائيل إلى وقف تدميرها المنهجي للشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية وحل الدولتين وآفاق السلام في منطقتنا. وفي ذلك الصدد، فإننا ننتظر ونتوقع في الأيام المقبلة صدور تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري الجمعية العامة دإط24-/10 و دإط26-/10 لكي يسترشد به الأعضاء في الإجراءات المستقبلية. وسندرسه دراسة وافية – ونأمل أن يفعل أعضاء المجلس ذلك – وبعد ذلك سنقرر الخطوات التالية إلى الأمام.

ونرحب بإطلاق التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين وبقرار الجمعية العامة لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في حزيران/يونيه 2025 – وأعتقد أن زميلي الفرنسي أشار إليه – بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بالتسوية السلمية لقضية فلسطين وحل الدولتين. وندعو جميع الدول إلى العمل دون إبطاء، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي، على إنهاء الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة وكفالة إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال.

بالتوازي مع هجومها الشامل على الشعب الفلسطيني، تهاجم إسرائيل كل من يحاول دعم الحقوق الفلسطينية وإنقاذ حياة الفلسطينيين. لقد رأينا ذلك مع الأمم المتحدة ولا سيما وكالة الأونروا. ونرحب بالدعم الساحق الذي تقدمه الجمعية العامة للوكالة في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية التي لا تنقطع. وقد رأينا ذلك ضد المنظمات غير الحكومية الدولية، وآخرها منظمة العفو الدولية، بعد أن خلصت في تقريرها إلى أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في قطاع غزة. ورأينا ذلك ضد الدول – وآخرها ضد أيرلندا. وأغلق وزير الخارجية الإسرائيلي السفارة الإسرائيلية في دبلن قائلاً إن ”أيرلندا تجاوزت كل الخطوط الحمراء“. هل هذا هو الحال بالفعل؟ ولذلك، تواصل إسرائيل الإبادة الجماعية وتجويع شعب وتهجيره قسراً، وتستعمر وتضم الأراضي، لكن أيرلندا هي التي تجاوزت كل الخطوط الحمراء في إدانة تلك الجرائم والإصرار على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان؟ لا بد أن تكون هذه مزحة.

إلى أي مدى يمكن أن يصبح الوضع أكثر سخافة؟ إلى أي مدى يمكن للمسؤولين الإسرائيليين أن يصبحوا أكثر بذاءة؟ لقد اتهمت إسرائيل الآن الأمم المتحدة، وكل دولة على وجه الأرض تقريبا، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، وأشهر المنظمات غير الحكومية في العالم، والشخصيات العامة والأصوات الأخلاقية في عصرنا بمعاداة السامية. لا يمكن تحميل اليهود حول العالم مسؤولية أفعال إسرائيل، كما لا يمكن لإسرائيل أن تتكلم باسمهم أو أن تستخدمهم كدرع لدرء إدانة انتهاكاتها.

إننا نرفض الخلط المتعمد بين أفعال الدولة – يجب أن أقول جرائم الدولة – وبين أولئك الذين ينتمون إلى دين معين. يتعين علينا جميعا أن ننظر إلى هذا باعتباره أمرا خطيرا وإساءة فادحة لمكافحة معاداة السامية، ويجب أن نطالب بوقفه. لقد أظهرت أيرلندا ودول أخرى في جميع أنحاء العالم أنها لن تثنيها أو تشتت انتباهها الهجمات الإسرائيلية التي لا أساس لها من وحملات التشهير. سيتمسكون بمواقفهم المبدئية رغم التنمر والتهديدات والمضايقات. إننا نحيي جميع أولئك الذين يدافعون عن الحرية والعدالة والسلام، والكثير منهم مسترشدين بتاريخهم ونضالهم ومدفوعين بالتزامهم بالقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وواهمون أولئك الذين يظنون أن بإمكانهم إنهاء هذا النزاع بإزهاق المزيد من أرواح الفلسطينيين واستعمار المزيد من الأراضي الفلسطينية دون وجه حق، أو أن بإمكانهم تجاوز القضية الفلسطينية أو تجاهلها وإحلال السلام في منطقتنا بطريقة أو بأخرى. إنهم يتجاهلون 77 عاماً من التاريخ، الأمر الذي يثبت أنه لا سبيل للالتفاف على القضية الفلسطينية، وأنه لن يكون هناك سلام في منطقتنا دون تسوية سلمية لقضية فلسطين.

لقد نفد منا الوقت ولكن خياراتنا لم تنفد. نحن لسنا عاجزين. إن الاحتلال والحرب والموت ليست أفقنا الوحيد. ولكن يجب علينا جميعا اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لها. لا مزيد من التأخير، ولا مزيد من الأعذار، ولا مزيد من أنصاف التدابير، ولا مزيد من الخطابات القوية والإجراءات الضعيفة. فالأفعال أبلغُ من الأقوال. لقد حان الوقت لإظهار العزم، والاسترشاد بالوضوح الأخلاقي والقدوة. إننا ندعو جميع الدول إلى دراسة ما يمكن – ويجب – أن تفعله أكثر من ذلك لدعم القانون الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ونقول لها إن عليها مسؤولية أمام التاريخ والبشرية، وأمام شعبنا وجميع الشعوب، أن تتحرك الآن حتى تسود الحرية والعدالة والسلام. يجب عليهم التحرك الآن لإنهاء المذابح والإبادة الجماعية في غزة، وإنهاء التطهير العرقي والفصل العنصري، وإنهاء الاحتلال غير القانوني، وإنهاء النزاع وتحقيق السلام.

نحن لا نطالب بأكثر من الحقوق التي يكفلها القانون الدولي لشعبنا، ولكن في الوقت نفسه لا يمكننا أن نقبل بأقل من ذلك. إن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى استمرار دعم مجلس الأمن وتضامنه الآن أكثر من أي وقت مضى. أرجوكم لا تتخلوا عنهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري والسيدة إيفرون على إحاطتيهما. وأود أيضاً أن أشكر الولايات المتحدة على السماح لأصوات عائلات الرهائن بأن تُسمع أخيراً في مجلس الأمن. أشكر السيد ليفي على إحاطته الشجاعة والمؤثرة جدا. سنبذل قصارى جهدنا لإعادة شقيقه وجميع الرهائن إلى الوطن. لا بد لي أن أنوه إلى اشمئزازي من أن ممثل الجزائر لم يتمكن من إجبار نفسه على الاعتراف بالسيد ليفي والألم الذي يعانيه كل يوم بسبب حماس، أو حتى ذكر جرائم حماس في غزة.

ومع وصولنا إلى نهاية عام طويل جداً، أود أن أطلب من أعضاء المجلس أن يعودوا بذاكرتهم إلى الوراء خلال الأشهر الـ 12 الماضية، إلى الألم والمعاناة التي شعر بها الكثير من الناس، بمن فيهم عائلات الرهائن الـ 100 الذين لا تزال حماس تحتجزهم والتضحيات التي قدمت لحماية الأبرياء من الإرهابيين. ومع ذلك، فقد كانت هذه الأشهر الـ 12 مليئة بالتحولات الهائلة وأمامنا فرصة كبيرة. في عام 2024، لم يعد بالإمكان التعرف على الشرق الأوسط. إننا مستمرون في تفكيك حماس ونواصل القضاء على أي تهديد قد يشكلونه ونقوم بتطهير غزة من الإرهابيين الطغاة. وبالانتقال إلى الشمال، فقد تم إضعاف حزب الله

بشكل كبير، وهو الذي كان في يوم من الأيام أكثر وكلاء إيران شراسة وخطورة. لقد تم القضاء على كبار الإرهابيين – وسيتذكر الأعضاء أسماء يحيى السنوار ومحمد ضيف وحسن نصر الله وإبراهيم عقيل وعشرات غيرهم ممن تسببوا بمعاناة تفوق التصور لملايين الأشخاص، وليس الإسرائيليين فحسب. والآن، انهار نظام الأسد، المسؤول عن مقتل مئات الآلاف من شعبه، وتحول إلى رماد.

من الواضح للجميع أن هذه ليست أحداثًا معزولة. إنها جميعاً متصلة ببعضها البعض وتمثل معاً فرصة استثنائية للمجلس والعالم. فالفرصة أمامنا واضحة: القضاء في نهاية المطاف على تطلعات النظام الإسلامي في إيران في إقامة إمبراطورية شيعية متفوقة وتحرير العالم من نظام فاسد وعنيف ومزعزع للاستقرار. لقد تصرفت إسرائيل بشكل حاسم. لقد ضربنا شبكات الإرهاب التي كانت تلقي بظلالها على منطقتنا. ولكن عبء تأمين السلام لا يقع على عاتق إسرائيل وحدها. إذ تتصاعد استفزازات إيران، مع تهديدات وقحة حول طموحاتها النووية. ولا يزال وكلاؤها في لبنان واليمن والعراق نشطين ومميتين، وينشرون الفوضى في المنطقة. وهذا ليس تهديدا محليا – فالنظام الإسلامي في إيران يشكل خطرا على العالم بأسره.

وكان التقرير الصادر مؤخرا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن التقدم النووي الإيراني (GOV.2024/61) والرسالة التي بعثتها في الآونة الأخيرة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة (S/2024/862) التي تسلط الضوء على "عدم امتثال إيران شبه التام" بمثابة صيحات تطالب باتخاذ إجراءات فورية. لقد كتبوا عن مستقبل افتراضي، لكن الخطر قائم بالفعل، ويلوح في الأفق. وقد حان الآن وقت التصرف. يجب على المجلس تطبيق جزاءات صارمة لخنق قدرة إيران على تمويل وكلائها. يجب أن تصنف قوات حرس الثورة الإسلامية – أذرع الإرهاب الإيرانية – كمنظمة إرهابية. هذه الخطوات ليست اختيارية. فهي ضرورية. يزدهر النظام الإسلامي في ظل التقاعس والتردد. إذا فشل المجلس – إذا التزم الصمت بدلاً من التصرف بحزم – فسيكون متواطئاً في تمكين حملة من الإرهاب.

لأكن واضحاً. لا تنوي إسرائيل احتلال سورية أو أجزاء من سورية. نحن لسنا بناة إمبراطوريات. نحن مدافعون. مدافعون عن شعبنا وحدودنا وحقنا في العيش بسلام. أفعالنا محدودة ودفاعية.

نحن الآن نقترب من عيد الحانوكا. إنه وقت التأمل والمرونة ووقت استخلاص العبر من التاريخ. يحكي عيد حانوكا قصة معجزتين، الأولى معجزة الزيت الذي كفى لإيقاد الشمعدان المقدس ثمانية أيام في الهيكل، والتي كانت عملاً إلهيًا خارجًا عن سيطرة البشر. أما المعجزة الثانية، وهي انتصار المكابيين على الإمبراطورية اليونانية العظيمة، فكانت شهادة على الشجاعة الإنسانية، وعلى إرادة شعب صغير ولكنه مصمم على رفض الخضوع للطغيان. شهدنا قبل أسبوعين فقط إطاحة شعب ذي عزيمة بنظام قاسٍ وشرير آخر قمعه لعقود. جميعنا يعلم ما فعله الأسد بشعبه.

أريد الآن أن أتوجه إلى شعب إيران الشجاع والعريق وأقول له ألا يفوت هذه الفرصة التاريخية النادرة وأن يتحرك الآن. إن شعب إسرائيل يقف إلى جانبهم، وأريد أن أقول لهم – بلغتهم الخاصة – إننا نعرف ثمن الحرية والشجاعة التي تتطلبها. إن معركتهم ليست من أجل أنفسهم فقط، بل من أجل ملايين الناس التي زعزع نظامهم استقرارها ودمرها. إنهم يملكون القدرة على استعادة الأمة الإيرانية الجميلة وإعادة بناء أرض غنية بالتاريخ والثقافة والصمود.

وبينما نفكر في أمل الحانوكا، علينا أيضًا أن نواجه العمل غير المنجز الذي ينتظرنا. لا تزال ندوب الإرهاب حديثة. لا يزال هناك 100 رهينة محتجزين لدى حماس في غزة، ويعانون من ظروف تفوق الخيال. وبينما نتحدث، تتفاوض إسرائيل على حريتهم. إن الجرائم التي ترتكبها حماس ضد الإنسانية خسيسة، ومع ذلك لا يزال جزء كبير من العالم صامتاً.

وبينما نقوم بتفكيك شبكة حماس الإرهابية، فإننا نواصل جهودنا الإنسانية لضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين. إن مئات الشاحنات تدخل إلى غزة بشكل يومي، وقد وصل إجمالي كمية المساعدات الآن إلى 1,2 مليون طن. ويوم السبت الماضي، قمنا

بتنسيق دخول 5 000 لتر من الوقود لتشغيل منظومة المستشفيات الأساسية. وإلى جانب الوقود، قمنا بتسليم مئات الصناديق من المعدات الطبية والمواد الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، تم نقل 36 مريضًا ومقدم رعاية إلى مستشفيات أكثر استقراراً في غزة. ولكننا نرى أيضاً ما حدث في اليوم نفسه – بينما كنا نقوم بإيصال المساعدات الطبية المنقذة للحياة إلى المدنيين في غزة، أطلق إرهابيو حماس صواريخ على بعد 50 متراً فقط من مستودع للمساعدات الدولية. هذا هو الواقع الذي نواجهه. سنواصل القيام بعملنا. سوف نستمر في فتح معابر جديدة للمساعدات وتسهيل المساعدات مع شركائنا الدوليين.

وإذ نختتم هذه السنة المؤلمة ولكنها سنة تحويلية، تتطلع إسرائيل إلى المستقبل. نحن جميعًا أذكياء بما فيه الكفاية لندرك أن هناك جانبين على هذه الطاولة، ولنكن صادقين في هذا الشأن – أحد الجانبين يرغب حقًا في مستقبل بنّاء وهادف وسلمي. غير أن الجانب الآخر يستخدم هذا الصراع وسيلة لتعزيز مخططاته الخاصة. فالبعض يستخدمه لصرف الانتباه عن النزاعات الدائرة في منطقته من العالم، بينما يستخدمه البعض الآخر للحفاظ على منظماتهم الفاشلة والبعض الآخر لخدمة مصالحهم السياسية الداخلية.

وفي نهاية المطاف، ستبقى رؤية إسرائيل واضحة. سنعيد جميع الرهائن. سنستمر في القيام بما هو ضروري لرؤية هذا المستقبل السلمي البنّاء يتحقق، بغض النظر عن الضجيج والتحيز والمخططات التي نراها تتكشف في هذه القاعة وخارجها.

رُفعت الجلسة الساعة 12/45.